الخلاف النحوي في الحروف
في كتاب البيان في شرح اللمع للشريف الكوفي (ت ٥٥٣٩ه)

أ. م. د. عمر علي محمد شهاب الدليمي الباحث/عبد المطلب نجيب
جامعة الفلوجة- كلية العلوم الإسلامية
قسم اللغة العربية

ملخص البحث باللغة العربية:

وسِم البحث بـــ (الخلاف النحوي في الحروف في كتاب البيان في شرح اللمع للشريف الكوفي) وهو بحث مشتَملٌ على خلاف النحويين في الحـــروف فـــي الكتـــاب الوحيد الذي وصل إلينا من مؤلفات هذا العالم الجليل الذي كان مفتي الكوفة في زمنه وقد وجدنا في كتابه عشر مسائل خلافية في الحروف درسناها جميعها علـــى وفـــق المنهج الأكاديمي العلمي وبما تناقلتهُ كتب اللغة والنحو قَديماً وحديثاً جـــاعلين مـــن السماعِ والقياس منفذاً إلى توضيح مسائل الخلاف، مسلطين الضوء علـــى شخـــصية الشريف الكوفي وآراءه وعقليته النحوية المبدعة فـــي اســـتعراض أقـــوال النحـــاة وحججهم وطريقة مناقشتهم وبيان الرأي الراجح بدون تعصب لمذهب أو قول .

ملخص باللغة الانكليزية:

English

Search Marking the grammatical disagreement in characters in the statement in explanation of AL- Lumaa by AL- Sharif AL- Khoofi died in ٥٣٩ a. h. This research includes The difference among grammarians in letters. The research focus eel on the book (The statement in the commentary on The AL-Lumaa by AL-Sharif AL- Khoofi) has proved to be selective study of the question of The difference in the characters on accorcing to what has reported by Arab grammar books, recently and the old, making the hearing and measurement a port to clarify the issue of the dispute Sharif AL- Khoofi in his book mentioned several meanings belonging to the question of the characters.

المقدمة

الحمدُ لله تعالى الذي اصطفى اللسان العربي لساناً لكتابه العزيز وشريعته الهادية، والصلاة والسلام على رسوله ومصطفاه محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

إخترنا موضوع **الخلاف النحوي في الحروف في كتاب البيان في شرح اللمع للشريف الكوفي (ت ٥٣٩ه)** [١] الذي ينصب في أحد شروح اللمع، ذلك الكتاب الذي ذاع صيته وكثرت شروحه لأهميته ، ولتسليط الضوء على شخصية نحوية كبيرة قد طواها النسيان والإهمال بسبب ضياع مؤلفاته كلها ولم يصل إلينا غير كتابه هذا فاستطعنا من خلاله تتبع الخلاف النحوي فيه والإقتصار على الخلاف النحوي في الحروف ليصلح أن ننشره كبحث مستقل ونستطيع أن نبين بعضاً من حق هذا العالم الجليل وأن نُعرِّف الدارسين من محبي اللغة العربية بشخصية بارزة في علم النحو تهتم بالتعليل وبسط الحجج والأدلة ومناقشة المسائل النحوية بطريقة جيدة، وبخاصة في دراسة المسائل الخلافية.

وقد لاحظنا أن إعجابه بسيبويه وبنحاة البصرة لم يمنعه من ذكر مذاهب نحاة الكوفة واحترام آرائهم وعرضها باسلوب علمي وموضوعي ، فهو كثيراً ما يذكر آراء المخالفين لمذهبه البصري ، ويحاورهم ويناقش ما يقولون بدون تعصب .

وقد اقتضت دراستنا أن تكون مقتصرة على الخلاف النحوي في الحروف لسعة المسائل الخلافية في الأسماء والأفعال ووجدنا عشرة حروف فيها مسائل خلافية تناولها الشريف الكوفي بالبحث والنقاش فجمعناها لنقدمها للقارئ

---

[١] هذا البحث مستل من رسالة ماجستير عنوانها الخلاف النحوي في كتاب البيان في شرح اللمع للشريف عمربن ابراهيم الكوفي (ت ٥٣٩ه) باشراف أ.م.د.عمر علي محمد شهاب الدليمي واعداد الباحث عبدالمطلب نجيب شهاب الهيتي ونوقشت الرسالة في جامعة الانبار/كلية التربية للعلوم الانسانية/قسم اللغة العربية سنة ٢٠١٤ وحصلت على تقدير جيد جدا عال .

باسلوب علمي معاصر بأن نضع القارئ في محور المسألة ونجعله يعيشها كلمة كلمة ؛ ليرى معنا شخصية الشريف الكوفي وأسلوبه وطريقة نقاشه ومحاورته وامكانية رده . وقد تضمّن البحث المقدمة ثم التمهيد، وذكرنا فيه نبذة مختصرة عن حياة الشريف الكوفي وشيوخه وتلاميذه كما جاءت في كتب التراجم، ثمّ تناولنا المسائل الخلافية العشر في الحروف التي وردت في كتابه ، وقسمناها على أربعة مباحث :

_ المبحث الأول : الحروف الاحادية وفيه ثلاث مسائل ، هي :

١–هل أن لام التعليل حرف جر والعمل لـــ (أنْ) مضمرة بعدها أو أنها تعمل بنفسها .

٢– القول في ميم (اللهم) .

٣– الخلاف في دلالة (الواو) .

_ المبحث الثاني : الخلاف النحوي في الحروف الثنائية وفيه اربع مسائل ، هي :

١– هل تأتي (أو) بمعنى (الواو) وبمعنى (بل)؟ .

٢– دلالة العطف بـــ (بل) .

٣– أتنصب (ما) النافية الخبر أم لا ؟ .

٤– دلالة (من) على التبعيض .

___المبحث الثالث : الخلاف النحوي في الحروف الثلاثية ، وفيه مسألة واحدة:

– الخلاف في (رُبّ) بين الحرفية والاسمية .

المبحث الرابع : الخلاف النحوي في الحروف الرباعية ، وفيه مسألتان ، هما:

١– الخلاف في (إذما) بين الحرفية والأسمية .

٢– الخلاف في حتى .

ورتبناها على وفق الترتيب الألف بائي ، ثم ذكرنا في آخر البحث خاتمة بينا فيها أبرز النتائج التي توصلنا إليها.

وقد حرصنا أن يكون لنا بصمةُ في كلّ المسائل التي تناولها البحث، رغبةً في إدراك الأثر الذي سارَ عليه مَنْ سبقنا من النحاة العظام ، ولبيان خلاصة القول في المسألة لذلك بينا رأينا وترجيحنا عند نهاية كلّ مسالة ، فما كان من توفيق فمن الله وحده وما كان من خطأ أو تقصير أو نسيان فمن أنفسنا.

الباحثان

التمهيد

اسمهُ ونسبه:

هو الشريف جمال الشرف عمر بن ابراهيم بن محمد بن محمد بن أحمد بن علي بن الحسين بن علي بن حمزة بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وكُنيته أبو البركات(١).

حياته:

ولد الشريف عمر في الكوفة سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة للهجرة(٢)، وهو ينتمي إلى أسرة ذات علم وشرف ، خرج الشريف من الكوفة مع والده في سنة خمس وخمسين وأربعمائة متجهين إلى الشام وإلى حلب والتقى شيخه أبا القاسم زيد بن علي الفارسي، فدرس عنده ، وقرأ عليه كتابه (الإيضاح) ، ثم عاد الى العراق ليستقر في الكوفة (٣).

وتولى فيما بعد إمامة مسجد أبي اسحاق السَّبيعي(٤)، وكان على علم وفضل ومع ذلك كان خشن العيش، صابراً على الفقر، قانعاً باليسير، وكان مع ذلك كريماً خيّراً، جواداً كثير الفضل(٥).

عقيدته:

كان الشريف مفتي الكوفة، وكان يصرّح بأنه زيدي المذهب، ولكنه يفتي ظاهراً بمذهب أبي حنيفة رحمه الله(٦).

---

(١) يُنظر: يُنظر: تاريخ دمشق لأبن عساكر، ٥٤٣/٤٣؛ والانساب للسمعاني، ٣٦٦/٦؛ ومعجم الأدباء، ٢٠٦٢/٥.

(٢) يُنظر: تاريخ دمشق لأبن عساكر ، ٤٠٨/٨؛ ومعجم الادباء، ٢٥٨/١٥.

(٣) يُنظر: أنباء الرواة، ١٧/٢، ٣٢٥/٢.

(٤) هو عمرو بن عبد الله بن علي بن أحمد السبيعي، ولد سنة تسع وعشرين في خلافة سيدنا عثمان بن عفان (رضي الله عنه)، يُنظر: الانساب، ٧٠/٧.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه، ٣٢٥/٢؛ ومعجم الادباء، ٢٥٨/١٥.

(٦) يُنظر: تاريخ ابن عساكر، ٥٤٣/٤٣؛ والانساب، ٣٦٦/٦؛ أنباء الرواة، ٣٢٥/٢.

شيوخه:

١- والده إبراهيم بن محمد العلوي (ت ٤٦٦ه) [١].

٢- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب (ت ٤٦٣ه) صاحب كتاب (تاريخ بغداد) وغيره من المؤلفات[٢].

٣- الشريف أبو محمد يحيى بن محمد بن الحسن، ولم تشر المصادر إلى سنة وفاته[٣].

٤- أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن النقور البزّاز (ت ٤٧٠ه) [٤].

٥- أبو القاسم زيد بن علي بن عبد الله الفارسي (ت ٤٩٧ه) [٥].

تلاميذه:

١- أبو بكر محمد بن منصور السمعاني[٦].

٢- أبو سعد عبد الكريم بن محمد صاحب كتابي (ذيل تاريخ بغداد) (والأنساب) [٧].

٣- أبو القاسم علي بن الحسن الدمشقي المعروف بابن عساكر صاحب كتاب (تاريخ دمشق) [٨].

علمه وتصانيفه:

كان ذا معرفة في الفقه والحديث والتفسير والنحو واللغة والأدب، وله تصانيف في النحو وغيره وكان واسع الرواية، ونقلوا عنه الأحاديث والأخبار لسعة

(١) يُنظر: تاريخ دمشق لابن عساكر، ٤٠٨/٨.
(٢) يُنظر: الأنساب، ٣٤١/٦.
(٣) يُنظر: تاريخ دمشق لابن عساكر، ٤٠٨/٨.
(٤) يُنظر: الأنساب، ٣٤١/٦.
(٥) يُنظر: معجم الأدباء، ١٧٦/١١.
(٦) يُنظر: الأنساب، ٣٤١/٦.
(٧) يُنظر: المصدر نفسه، ٣٤١/٦.
(٨) يُنظر: تاريخ ابن عساكر، ٤٠٨/٨.

روايته، وقدْ روى كتاب الايضاح للفارسي بالكوفة مدة طويلة وأخذه عنه العلماء والنحاة .

وقد ذكروا أن له تصانيف في النحو وغيره، بيد أنّهم لم يذكروا من هذه التصانيف الا **كتاب البيان في شرح اللمع** [١]، فقد فُقدت جميع تصانيفه ولم يصل إلينا غير كتابه هذا الذي درسنا الخلاف النحوي فيه .

وفاته:

تُوفّي بالكوفة في يوم الجمعة السابع من شعبان، ، سنة تسع وثلاثين وخمسمائة، عن سبع وتسعين سنة وشهد جنازته أهلُ الكوفة بأسرهم ، وَقَدَّرَ من صلى عليه بثلاثين ألفاً، ودُفِنَ يوم السبت في المسبلة، وهي المقبرةَ المعروفة بالعلويّين[٢].

(١) يُنظر: أنباء الرواة، ٣٢٤/٢–٣٢٥ ، معجم الادباء،٢٠٦٤/٥ ، وبغية الوعاة، ٢١٥/٢.

(٢) يُنظر: تاريخ ابن عساكر، ٥٤٤/٤٣ ، وأنباء الرواة، ٣٢٧/٢؛ ومعجم الادباء، ٢٠٦٣/٥..

المبحث الأول : الخلاف النحوي في الحروف الأحادية

المسألة الأولى : هل أنّ لام التعليل حرف جر والعمل لـ (أن) مضمرة بعدها أو أنّها تعمل بنفسها؟

من الحروف الخلافية التي ذكرها الشريف الكوفي هذه اللام، وهل أنها حرف جَرّ أو لا؟ ، وهل تنصب الفعل المضارع بنفسها؛ أو باضمار (أن)؟ ، إذْ قال: ((إعلم أن هذه اللام هي لام الجر دخلت على الأفعال المستقبلة بمعنى (كي) وحروف الجر لا تدخل على الافعال، فلما دخلت عليها قدّروا بعدها (أن)؛ ليكون دخولها على مصدر، ويجوز أن تظهر (أن) بعدها في الموجب دون النفي، فتقول: (جئتُ لتكرمني، وجئتُ لأن تكرمني)) [١].

ثم تابع الكلامَ حتى قال: ((والكوفيون يمنعون أن تكون هذه اللام لام جرّ وقالوا: هي الناصبة للفعل بنفسها، تتضمن معنى (كي))) [٢].

ويمكن أن نقسم الخلاف على مذهبين:

مذهب البصريين: الذين ذهبوا إلى أنّ لامَ (كي) في قولك: (زرتُكَ لِتُكرمني) جارّةٌ، والفعل منصوب بـ (أنْ) مُضمرة؛ و (أنْ) والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام، فتقول: زرتك للإكرام[٣].

ولا يخفى علينا أنّ (أنْ): ((أختصّت ... من بين نواصب المضارع بأنها تعمل: مُظْهَرَة ومُضمَرة)) [٤].

وما ذهب إليه البصريون هو مذهب سيبويه الذي قال: ((وأمّا اللام في قولك: (جئتكَ لتفعَل) فبمنزلة (إنْ) في قولك: (إنْ خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرٌ)، إن شئت أظهرت الفعل هاهنا، وإن شئت خزلته وأضمرته، وكذلك (أنْ) بعد اللام إن شئت أظهرته، وإنْ شئت أضمرته)) [٥].

وقد احتجوا لما ذهب إليه بما يأتي:

---

(١) البيان في شرح اللمع، ٤٣٩؛ ويُنظر: شرح التسهيل، ٣٧٠/٣.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه، ٤٣٩؛ وارتشاف الضرب، ٥٤٦/٢.

(٣) يُنظر: توجيه اللمع، ٣٦٧؛ وتوضيح المقاصد والمسالك، ٠٩/٢.

(٤) شرح ابن عقيل، ٣٤٢/٢.

(٥) الكتاب، ٥/٣.

أولاً: ((إنّ اللام حرف جرّ داخلة للتعليل، وهي التي تدخل على المفعول لـه، وحـرف الجر لا يعمل في الفعل فتضمر (أنْ) ليصير الفعل معها في تقدير الاسم، فتدخل الـلام عليه، ولذلك يجوز أنْ تظهر (أنْ) معها كقولك: جئتُ لأنْ تكرمني)) [١].

ثانياً: ((إن الناصب للفعل (أنْ) المقدّرة دون اللام، وذلك بأن اللام من عوامل الأسـماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال؛ فوجب أن يكون الفعـل منـصوباً بتقدير (أنْ) دون غيرها لأنّ (أنْ) يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجر)) [٢].

وسنذكر إن شاء الله هذا الكلام بالتفصيل في مسألة الخلاف في (حتـى) [٣] وقـد تـابع البصريين على رأيهم الشريفُ الكوفي[٤] والانباري[٥] والعكبري[٦] وابن الخبـاز[٧] وابـن عصفور[٨] وابن مالك[٩] وابن هشام[١٠] والمُرادي[١١].

وأما عن الكوفيين، فقد ذهبوا إلى أن اللام هي الناصبة من غيـر تقـدير (أنْ)، نحـو: (جئتك لِتُكْرِمَني) [١٢].

وقد احتجوا لكلامهم بأن قالوا: ((ولو جاز دخول لام الجر على الفعل لجاز دخول البـاء فكنت تقول: (أمرتُ بتَكْرِمَ)، على معنى أمرتُ بأن تَكْرِمَ)) [١٣].

---

(١) اللباب في علل البناء والاعراب، ٣٩/٢؛ ويُنظر: البيان في شرح اللمع، ٤٣٩؛ شرح التسهيل لابن مالـك، ٣٧٠/٣.

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف، ١٢٣/٢-١٢٤؛ ويُنظر: توجيه اللمع، ٣٦٧.

(٣) يُنظر: المبحث الرابع : المسألة الثانية : الخلاف في (حتى).

(٤) يُنظر: البيان في شرح اللمع، ٤٣٩.

(٥) يُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف، ١٢٤/٢-١٢٥.

(٦) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب، ٣٩/٢.

(٧) يُنظر: توجيه اللمع، ٣٦٨.

(٨) يُنظر: شرح الجمل، ٢٤٦/٢.

(٩) يُنظر: شرح التسهيل، ٣٧٠/٣.

(١٠) يُنظر: أوضح المسالك، ١٣٨/٤.

(١١) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك، ٣٠٩/٢.

(١٢) يُنظر: البيان في شرح اللمع، ٤٣٩؛ وارتشاف الضرب، ٤٦/٢.

(١٣) البيان في شرح اللمع، ٤٣٩؛ ويُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب، ٩/٢.

واحتجوا بأنّ (أنْ) تتضمّن معنى (كي)، وكما أنّ (كي) تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه[١].

واحتجّ الكوفيون أيضاً بأنْ قالوا: ((ومنهم من تمسّك بأنْ قال: إنما نَصبت الفعل ؛ لأنها تفيد معنى الشرط، فأشبهت (إنْ) المخففة الشرطية، إلا أنّ (إنْ) لما كانت أُم الجزاء أرادوا أن يفرّقوا بينهما، فجزموا بأن، ونصبوا باللام؛ للفرق بينهما، ولم يكن للرفع مَدْخلٌ في واحد من هذين المعنيين؛ لأنه يبطل مذهب الشرط؛ لأنّ الفعل المضارع إنما ارتفع لخلوه من حرف الشرط وغيره من العوامل الجازمة والناصبة)) [٢].

وقد ذكر الشريف الكوفي مُجيباً عن الحجة الأولى قائلاً: ((وأجاب (أبو سعيد) في الشرح عن ذلك؛ بأنّ حروف الجر لا تتساوى في ذلك، قال[٣]: ((واللام تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين في أفعالهم وهي عاملة، فحسُن أن يُسأل عن كلّ فعل فيقال: لم فعلت؟ ، فأشبهت (حتى) و (كي) في هذا المعنى)) [٤]، وتابع ابنُ الخباز في الرد على هذه الحجة قائلاً: ((إنّ اللام حرف معناه التعليل، وهو لا يكون إلا بالأحداث؛ لأنّها أغراض الفاعلين، فلذلك اختصت اللام بالدخول)) [٥].

وقد أجاب العكبري عن الحجة الثانية من وجهين:

((أحدهما: أنّ (كي) حرف جرّ أيضاً، و (أنْ) بَعدها، مُضمرة فلا فرق بينهما.

والثاني: نُسلمّ أنّ (كي) تنصب بنفسها، ولكن لم تكن اللام كذلك واتفاقهما في المعنى لا يوجب اتحادهما في العمل)) [٦].

واستشهد بـ (أنْ) المصدرية الناصبة للاسم، والتي تماثل (أن) المصدرية الناصبة للفعل، فهما متماثلتان في المعنى، ومع ذلك لم يلزم من ذلك، اتحادهما في العمل[٧].

---

(١) يُنظر: البيان في شرح اللمع، ٤٣٩؛ والانصاف في مسائل الخلاف، ٢٣/٢.

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف، ١٢٣/٢.

(٣) يُنظر: شرح الكتاب للسيرافي، ١٩٠/٣.

(٤) البيان في شرح اللمع، ٤٣٩؛ ويُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف، ١٢٥/٢.

(٥) توجيه اللمع، ٣٦٨.

(٦) اللباب في علل البناء والاعراب، ٣٩/٢؛ ويُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف، ١٢٤/٢.

(٧) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب، ٣٩/٢.

وقد ردّ الانباري حجة الكوفيين الثالثة التي تقول: بأنها تفيد معنى الشرط، بقوله: ((لا نسلّم أنّها تفيد الشرط، وإنّما تفيد التعليل، ثم لو كان كما زعمتم لكان ينبغي أنْ تحْمَل عليها في الجزم فيجزم باللام كما يُجزم بـ (إنْ) لأجل المشابهة التي بينهما.

قولهم: إنّ (إنْ) لما كانت أُم الجزاء أرادوا أن يفرّقوا بينهما، قلنا: فهلا رفعوا؟

وقولهم: إنّ الرفع يبطل مذهب الشرط، قلنا: فكان ينبغي أنْ لا ينصب أيضاً؛ لأنّ النصب أيضاً يبطل مذهب الشرط !)) [1].

ونحن نميل إلى ما ذهب إليه البصريون؛ وذلك لكثرة من ذهب إلى هذا الرأي، وقوّة حِجتهم، وكثرة الردود على حجج الكوفيين، ومما يزيد الأمر تعقيداً على الكوفيين أنّ ابن عصفور ذكر عنهم قولاً يبدو غريباً عما ذكرناه سابقاً، إذْ يقول: ((وأما (كي) عندهم فتنصب بتقدير (أنْ) على كل حال، وإن شئت أظهرتها، واستدلوا بظهور أنْ بعدها بقول الشاعر[2]:

فقالت أكلّ الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تَغُرَّ وَتَخْدَعا

وقالوا لو كانت ناصبة بنفسها لم يجز إظهار (أن) بعدها)) [3].

وهذا يعني أنّ (كي) لا تنصب بنفسها، ولم نجد فيما اطلعنا عليه من يؤيد قوله من الكوفيين ، وإذا كان ما نقله ابن عصفور صحيحاً فإن حجتهم في جعل النصب لـ (اللام) لا معنى لها؛ فهم يرون النصب يكون لـ (اللام) لمشابهتها (كي).

ورُبما يكون ما ذكره ابن عصفور وهماً أو سهواً، والله أعلم.

المسألة الثانية : القول في ميم (اللهم)

((لا يخلو المنادى من أن يكون مندوباً، أو غيره، فإن كان غير مندوب فإما أن يكون بعيداً أو في حكم البعيد– كالنائم والساهي– أو قريباً، فإن كان بعيداً أو في حكمه فله من

(١) الانصاف في مسائل الخلاف، ١٢٤/٢–١٢٥.

(٢) البيت لجميل بن عبد الله بن معمر العذري في ديوانه، ١٠٨، وهو من شواهد الجنى الداني، ٢٦٢؛ وأوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، ١٣٩/٤؛ وذكر محقق كتاب أوضح المسالك أن ابن عصفور نسبه في كتاب الضرائر الى حسان بن ثابت الانصاري وليس بصحيح، والصواب ما قلناه، يُنظر: هامش أوضح المسالك، ١٣٩/٤.

(٣) شرح الجمل، ٢٤٦/٢–٢٤٧.

حروف النداء: (يا، وأي، وآ، وهيا) وإن كان قريباً فله الهمزة، نحو: (أزيدُ أقبل) وإن كان مندوباً – وهو المتفجّع عليه، أو المتوجع منه – فله (وا)، نحو (وازيداه))) [١].

والذي يعنينا في هذا الموضوع، هو القول في ميم (اللهمّ)، عندما نقول في النداء: اللهمّ أغفر لي، هل إنّ الميم عوض من حرف النداء أو لا؟ .

وقد وقع الخلاف في هذه المسألة، فذهب البصريون إلى أنّها عوض من (يا) التي للنداء[٢].وذهب الكوفيون إلى أنّ الميم المشدّدة في (اللهم) ليست عوضاً من (يا) [٣]وأصلها: (يا الله أمّنا بخير).

واحتج البصريون لكلامهم بأن قالوا: ((إعلم أنّ الميم المشددة في آخر هذا الاسم قائمة مقام (يا) في أوله، فيكون حرفان بإزاء حرفين)) [٤].

((والدليل على صحة ذلك أنّ (اللهمّ) لا يكون إلا في النداء، لا تقول: (غفر اللهمّ لزيد)، ولا: (سخط اللهم على عمرٍو)، كما تقول: غَفَرَ الله لزيد، وسخِطَ الله على عمرٍو)) [٥].

واستدلّ العكبري على ذلك من عدة أوجه منها[٦]:

١- لا يجوز الجمع بين (يا) والميم في الاختيار.

٢- أنّه لو جاز في لفظ الجلالة لجاز في غيره، وهذا يعني أنّ ذلك من خصائص هذا الاسم.

٣- أنّه يجوز القول: ((اللهمّ أمَّنا بخير)، ولو كان كما قالوا لم يجز، ولمّا جاز دلّ على ما قلناه.

٤- جواز أنْ تقول: (اللهم إلعن فلاناً، وأخزه) وغير ذلك وهذا مناقض لما قدّروا.

أمّا الكوفيون فاحتجّوا: بالسماع والقياس.

---

(١) شرح ابن عقيل، ٢٦٠/٢.

(٢) يُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف، ٢٩١/١؛ والتبيين، ٤٤٩؛ وتوجيه اللمع، ٣٢٩؛ وارتشاف الضرب، ٣٥٠/٣.

(٣) يُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف، ٢٩١/١؛ واللباب في علل البناء والاعراب، ٣٣٨/١؛ وتوضيح المقاصد والمسالك، ١٧٥/٢؛ وهمع الهوامع، ٤٨/٢.

(٤) البيان في شرح اللمع، ٣٨٣؛ ويُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٩٣/١.

(٥) البيان في شرح اللمع، ٣٨٣؛ ويُنظر: توضيح المقاصد والمسالك، ١٧٦/٢.

(٦) يُنظر: التبيين، ٤٤٩-٤٥٠؛ واللباب في علل البناء والاعراب، ٣٣٨/١.

أمّا السماع، فقد ورد في الشِعْر ما يدل على قولهم، إذ قال:

إنّي إذا ما حَدَثٌ ألمّا أقولُ: يا اللهمّ، يا اللهمّ[1]

وقال الآخر[2]:

وما عليك أن تقولي كُلّما سبّحتِ واسترجعْتِ يااللهمّ ما

أردِدْ علينا شيخنا مسلَّما

((فجُمع بين الميم و (يا)، ولو كانت الميم عوضاً من (ياء) لما جاز أن يجمع بينهما؛ لأنّ العوض والمعوَّض لا يجتمعان)) [3].

وأمّا القياس: ((فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك ؛ لأنّ الأصل فيه (يا الله أمَّنا بخير) إلا إنّه لمّا كثُرَ في كلامهم وجَرَى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفّة، والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير، ألا ترى أنّهم قالوا: (هلمّ، ووَيْلُمَّه) والأصل فيه: هل أمّ، وويْل أمه، وقالوا (ايشنِ) والأصل: أي شيء، وقالوا (عِمْ صباحاً) والأصل: أنْعِمْ صباحاً وهكذا كثير في كلامهم)) [4].

وسبق الشريف الكوفي إلى هذا الكلام على لسان الكوفيين[5] قائلاً: ((إنّه نداء معه (أمّنا) وكان التقدير: يالله أمّنا بخير، فكثر استعمالهم له، فألقوا الهمزة من (أمّنا)، فاتصلت الميم بالهاء وصارت الكلمتان شيئاً واحداً باختلاطهما، وحذفوا (يا) من أوله تخفيفاً فقالوا (اللهم))) [6].

وقد أجاب ابن الخباز عن السماع قائلاً: ((وما جاء في الشعر ضرورة)) [7] وسبقه العكبري بقوله: ((أمّا الشعر فلا يُعرف قائله فلا يُحتج به)) [8].

---

(١) نُسِبَ هذا البيت الى امية بن ابي الصلت، ولأبي خراش الهذلي، يُنظر: خزانة الأدب، ٣٨٥/١؛ وهو من شواهد البيان في شرح اللمع، ٣٨٢؛ والتبيين، ٤٥٠؛ وهمع الهوامع، ٤٨/٢.

(٢) لا يُعْرف قائل هذه الابيات، وقد انشدها ابن منظور في اللسان في مادة (آله)، وهو من شواهد الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٩٢/١؛ والتبيين، ٤٥١؛ والمقرّب، ٢٨٣/١؛ وشرحها البغدادي في الخزانة، ٣٥٩/١.

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف، ٢٩٢/١؛ ويُنظر: البيان في شرح اللمع، ٢٨٤.

(٤) الانصاف في مسائل الخلاف، ٢٩١/١.

(٥) يُنظر: معاني القرآن للفرّاء، ٢٠٤/٢.

(٦) البيان في شرح اللمع، ٣٨٣.

(٧) توجيه اللمع، ٣٢٩.

(٨) التبيين، ٤٥٢.

وتابعهما السيوطي، حيث أكّدَ على أنّ الجمع بين (يا) النداء والميم المشدّدة لا يكون إلا في ضرورة الشعر[١].

أمّا عن دعوى الكوفيين: أنّ الأصل يا الله أمّنا بخير، فقد أجاب الأنباري عن ذلك من ثلاثة أوجه:

((الوجه الاول: أنّه لو كان الأمر كما زعمتم وأنّ الأصل فيه يا الله أمّنا بخير لكان ينبغي أنْ يجوز أنْ يقال: اللهمّنا بخير، وفي وقوع الإجماع على امتناعه دليل على فساده.

والوجه الثاني: أنّه يجوز أنْ يقال: (اللهمّ أمّنا بخير) ولو كان الأول يراد به (أمّ) لما حسن تكرير الثاني؛ لأنّه لا فائدة فيه.

والوجه الثالث: أنّه لو كان الأمر كما زعمتم لما جاز أنْ يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي عن هذا المعنى، ولا خلاف أنّه يجوز أنْ يقال (اللهمّ إلعنه، اللهم أخزِه، اللهم أهلكه) وما أشبه ذلك)) [٢].

وأمّا عن احتجاجهم بأنّ (هلمّ) أصلها هل أمّ، فقد فَنّد الأنباري ذلك، وذكر أنّ أصلها (ها ألمم) فاجتمع ساكنان: ((الألف من (ها) واللام من (ألمم) فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ونقلت ضمة الميم الأولى إلى اللام، وأدغمت أحدى الميمين في الأخرى، فصار هَلُمّ)) [٣].

والذي نميل إليه أنّ ما ذهب إليه البصريون هو الأصوب والأسلم، والذي يدعم كلامنا هذا أمران اثنان:

الأول: أنّ (اللهمّ) لا يكون إلا في النداء.

الثاني: ما ذكره أبو حيان الأندلسي[٤] تعقيباً على ذكر حجة الكوفيين بأنّ الميمَ المشدّدة بقيةُ من جملة محذوفة ، قدروها (أمّنا بخير)، وقد آثرنا أنْ لا نذكر نص أبي حيان؛

(١) يُنظر: همع الهوامع، ٤٨/٢.

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف، ٢٩٣/١؛ ويُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب، ٣٣٨/١.

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف، ٢٩٤/١.

(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب، ٣٥٠/٣.

لأنّه يحمل في ثناياه شيئاً من التجريح، وهو يصرح بضعف ما ذهب إليه الكوفيون، والله أعلم بالصواب.

المسألة الثالثة: الخلاف في دلالة (الواو)

الواو حرف من حروف العطف[١]، وهي أقوى حروف العطف، كما بين ذلك الشريف الكوفي، إذْ قال: ((إعلم أنّ الواو هي أقوى حروف العطف؛ ولهذه العلة بدأ بذكرها، وإنّما قلنا ذلك ؛ لأنّها يُعْطَف بها في الإيجاب والجحد وفي كل نوع من أنواع الفعل، تقول في الإيجاب: قام زيدٌ وعمروٌ؛ وفي الجحد: ما قام زيدٌ وعمرٌو)) [٢].

وذكر الأنباري أنّها أصل حروف العطف، إذْ قال: ((فإنْ قيل: لِمَ كان أصل حروف العطف الواو؟ قيل: لأنّ الواو لا تدل على أكْثر من الاشتراك فقط، وأمّا غيرها من الحروف فيدل على الاشتراك وعلى معنى زائد كما سَنُبَيّن، فإذا كانت هذه الحروف تدل على زيادة معنى ليس في الواو صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد، وباقي الحروف بمنزلة المركب، والمفرد أصل المركب)) [٣].

وقد وقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في دلالة واو العطف، فذهب البصريون إلى أنّ الواو لمطلق الجَمع[٤]، ((فيصح أن يُعْطف به لاحق في الحكم نحو: (جاء زيدٌ وعمرٌو بعده) أو سابق نحو: (جاء زَيدٌ وعمرٌو قبْله) أو مصاحب فيُعطف بها اللاحق، والسابق، والمصاحب، نحو: (جاء زيدٌ وعمرٌو معه))) [٥].

واستدل البصريون لما ذهبوا إليه بالسماع والقياس.

((والدليل على صحة ذلك قوله تعالى: ﴿ يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾[٦] فقدَّم السجود على الركوع، والركوع مُقدم على السجود، وقال تعالى:

---

(١) يُنظر: توجيه اللمع، ٢٨٣؛ وأوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، ٣١٥/٣؛ وهمع الهوامع، ١٥٥/٣.

(٢) البيان في شرح اللمع، ٢٩٥.

(٣) يُنظر: أسرار العربية، ٢٧٢؛ واللباب في علل البناء والاعراب، ٤١٦/١.

(٤) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك، ١٢٤/٢؛ وأوضح المسالك، ٣١٧/٣؛ وهمع الهوامع، ١٥٥/٣؛ وشرح ابن عقيل، ٢٣٤/٢.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك، ١٢٤/٢–١٢٥؛ ويُنظر: شرح ابن عقيل، ٢٣٤/٢.

(٦) سورة آل عمران الآية: ٤٣.

﴿ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ ﴾[1] وقال في الاعراف: ﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا ﴾[2])) [3].

والقصة واحدة في الآيتين الأخيرتين.

قال ابن هشام: ((أمّا الواو فلمطلق الجمع فَتَعْطف متأخّراً في الحكم، نحو: ﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحٗا وَإِبۡرَٰهِيمَ ﴾[4]، ومقدّماً، نحو: ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ﴾[5]، ومُصاحباً، نحو: ﴿ فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَصۡحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾[6])) [7].

وممّا ورد في الشعر لمطلق الجمع وعدم (الترتيب)، ما استشهد به العكبري فقال:

((وقال لبيد[8]:

أُغْلِي السباءَ بكلِّ أدْكَنَ عاتق

أوْجَوْنةٍ قُدِحَتْ وفُضَّ ختامُها

فالجونة: الدُنّ، وقُدِحَت: غُرفت، وفضّ الختام يكون قبل الغرق، وهو كثير في القرآن والشعر)) [9].

والذي يدعم هذا الكلام ما قاله ابن عصفور: ((ومما يدلّ أيضاً على أنّ الواو لا تُرتِّب قول أمية بن أبي الصلت[10]:

فَملتنا أننا المسلمون على دين صدِّيقَنا والنبيّ

---

(١) سورة البقرة الآية: ٥٨.

(٢) سورة الاعراف الآية: ١٦١.

(٣) البيان في شرح اللمع، ٢٩٦؛ ويُنظر: همع الهوامع، ١٥٥/٣.

(٤) سورة الحديد الآية: ٢٦.

(٥) سورة الشورى الآية: ٣.

(٦) سُورة العنكبوت الآية، ١٥.

(٧) أوضح المسالك الى الفية ابن مالك، ٣١٧/٣.

(٨) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه، ٣١٤؛ وهو من شواهد أسرار العربية، ٢٧٣؛ وشرح الكافية الشافية، ٥٣٨/١.

(٩) اللباب في علل البناء والاعراب، ٤١٧/١.

(١٠) لم نعثر على هذا البيت في شعرهِ، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية، ٥٣٩/١.

ولو كانت أيضاً للترتيب لقدّم النبيّ ﷺ على الصدّيقَ لشرفه.

وقول حسان بن ثابت[١]:

بهاليلُ منهم جعفرُ وابنُ أمّه عليٌّ ومنهم أحمد المتخيَّرُ

ولو كانت للترتيب لقدم النبيّ ﷺ على جعفر وابن أمّه)) [٢].

وأمّا القياس: ((فهو أن الواو تقع في موضع يمتنع فيه الترتيب، وتمْتنع من موضع يجب فيه الترتيب:

فمن الأول قولك: المالُ من زيد وعمرو، ولو قلت: (فعمرٌو) لم يجز؛ لأنّ (بَيْناً) يقتضي أكثر من واحد؛ ومن ذلك: سواءٌ زيدٌ وعمرٌو، ... والفاء هنا لا تجوز؛ لأنّ التساوي لا يكون في الواحد، ومن ذلك: اختصم زيدٌ وعمرٌو، والفاء لا تصلح هنا، ومن ذلك أنّ العطف بالواو نظير التثنية، والتثنية لا تفيد سوى الاجتماع.

ومن الثاني: أنّ (الواو) لا تستعمل في جواب الشرط لمّا كان مُرتّباً على الشرط والفاء تستعمل فيه)) [٣].

أمّا الكوفيون فذهبوا الى أن الواو للترتيب[٤].

فقد ذكر الشريف الكوفي هذا الرأي، إذْ قال: ((وحكى اصحابُ (الشافعيّ) عن (الفرّاء) وَ (ثعلب) أنّها للترتيب)) [٥] وأضاف[٦] أنَّ الشافعي يقول به ويحتجّ بقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾[٧].

---

(١) البيت لحسان بن ثابت ﷺ في ديوانه، ٢٢٤؛ ولم نطلع على من استشهد به في كتب النحو سوى ابن عصفور.

(٢) شرح الجمل، ١/١٧٩-١٨٠.

(٣) اللباب في علل البناء والاعراب، ١/٤١٧-٤١٨.

(٤) يُنظر: شرح ابن عقيل، ٢/٢٣٥.

(٥) البيان في شرح اللمع، ٢٩٦؛ ويُنظر: أوضح المسالك، ٣/٣١٧.

(٦) يُنظر: البيان في شرح اللمع، ٢٩٦-٢٩٧.

(٧) سورة المائدة الآية: ٦.

فدلَّت الآية على أنّ الواو رتبت الوجه على اليدين، واليدين على الرؤوس، والرؤوس على الأرجل واستدلّ أصحاب الرأي الثاني ، بما أنشده عبدُ بني الحسْحاس، إذ قال:

عُمَيْرةُ ودّعْ إن تجهزت غاديا كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهيا[١]

فقال له ﷺ: لو قدّمت الإسلام لأجزَتك مما يدل على الاعتبار بالترتيب[٢].

واستدلّوا كذلك بأنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سُئِلَ عن الصفا والمروَة بأيهما نبدأ فأجاب: إبدأوا بما بدأ به الله[٣].

وأجاب الشريف الكوفي عن ذلك بقوله: ((والجواب عن ذلك أنّ الإسلام كان أهم في ذلك الوقت؛ فلهذا قال له قدّمه، وأما الصفا والمروة فسؤالهم عن ذلك يدل على أنهم ما عرفوا أنّ الواو للجمع والترتيب وإنْ وَرَدَ به الشرع، ولا يمتنع أنْ يرد الشرعُ بشيء مخالف للّغة)) [٤]. وقال ابن الخباز: ((فلو فهم أهل اللسان منها الترتيب لما سألوا)) [٥]. وهذا يدل على أنّ الواو ليست للترتيب.

وذكر ابن مالك[٦] أنّ قوماً نسبوا القولَ إلى الفرّاء أنّ الواو للترتيب، وبيَّن خطأ ذلك بقوله: ((ولا يصح ذلك)) [٧]، فقد قال الفرّاء: ((فأمّا الواو فإنّك إنْ شئت جَعلت الآخر هو الأول، والأول هو الآخر، فإذا قلت: زرت عبد الله وزيداً فأيّهما شئت كان هو المبتدأ بالزّيارة، وإذا قلت: زرتُ عبد الله ثم زيداً، فـ (زيداً) كان الأول قبل الآخر، إلا أنْ تريد بالآخر أنْ يكون مردوداً على خبر المخبر فتجعله أولاً)) [٨]، وبهذا يكون الفرّاء مُوافقاً لكلام البصريين.

---

(١) يُنظر: ديوانه، ١٦١؛ والكامل، ٢٢٥/٢؛ والخصائص، ٤٨٨/٢.

(٢) يُنظر: البيان في شرح اللمع، ٢٩٧.

(٣) يُنظر: البيان في شرح اللمع، ٢٩٧؛ وتوجيه اللمع، ٢٨٤.

(٤) البيان في شرح اللمع، ٢٩٨.

(٥) توجيه اللّمع، ٢٨٤.

(٦) يُنظر: شرح التسهيل، ٢٠٨/٣.

(٧) المصدر نفسه، ٢٠٨/٣.

(٨) معاني القرآن، ٣٩٦/١.

وَسَبَقَ إلى هذا الكلام الشريفُ الكوفي بقوله: ((وما حكوه عن (الفرّاء) و (ثعلب) فغير معروف فلا يصحُّ التعلّق به)) (١).

واستدل الكوفيون كذلك، بقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾(٢).

وبيّنَ ابنُ عصفور خطأ استدلالهم فقال: ((وهذا عندنا خطأ، وإنما فُهِمَ أنّ زلزال الأرض قبل إخراجها أثقالها من طريق المعنى)) (٣).

وذكر المرادي أنّ هناك مذهباً ثالثاً نسبه لابن مالك، فقال: ((قال في التسهيل(٤) وتنفرد الواو مُتبعها في الحكم محتملاً للمعية والرجحان، وللتأخير بكثرة، وللتقدم بقلة قيل: وهذا ليس مذهب الكوفيين ولا البصريين؛ فهو قولٌ ثالثٌ)) (٥).

ومن الجدير بالذكر، أنّ أبا سعيد السيرافي قال: ((أجْمَعَ النحويون واللغويّون من البصريين والكوفيين على أنّ الواو لا توجب تقديم ما قُدم لفظه ولا تأخير ما أخرّ لفظه)) (٦)، فقد كفانا أبو حيان الأندلسي الإجابة عن ذلك ، وذكرَ أنّ: ((إجماع النحاة بصريّهم وكوفيّهم، على أنّ (الواو) لا توجب تقديم ما قدّم لفظه، ولا تأخير ما أخر لفظه، غير صحيح؛ لوجود الخلاف في ذلك)) (٧).

وبعد هذا كلّه نرى أنّ ما ذهب إليه البصريون ومن تابعهم أقرب إلى الصواب في أن (الواو) تفيد الجمع المطلق في أغلب الكلام مع إفادتها الترتيب أحياناً، فمثلاً في قوله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾(٨).

---

(١) البيان في شرح اللمع، ٢٩٨.

(٢) سورة الزلزلة الآيتين: ١-٢.

(٣) شرح الجمل، ١٧٩/١.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل، ٢٠٦/٣.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك، ١٢٥/٢؛ ويُنظر: ارتشاف الضّرب، ١٧٨/٣.

(٦) شرح كتاب سيبويه، ١٥٠/٢.

(٧) ارتشاف الضرب، ١٧٨/٣.

(٨) سورة البقرة الآية: ١٥٨.

فهنا يجب الترتيب، أي: يجب أنْ نبدأ بالصفا قبل المروة عند الطواف، وكذا الحال في آية الوضوء، عند من يرى من الفقهاء، أنّ الترتيب في الوضوء فرضٌ، وحتى عند مَنْ يرى أنّ الترتيب في الوضوء سنةٌ ، فإنّ (الواو) تدل على الترتيب.

المبحث الثاني: الخلاف النحوي في الحروف الثنائية

المسألة الأولى : هل تأتي (أو) بمعنى (الواو) وبمعنى (بل)

(أو): حرف من حروف العطف، وأكثر النحاة يجعل (أو) مُنشرِكة في اللفظ لا في المعنى[١]. و(أو) لها عدّة معانٍ هي:

١- التخيير: نحو قوله تعالى: ((فَفِدْيَةٌ مِنْ صيامٍ أو صَدَقَةٍ أو نُسُكٍ))[٢].

٢- الشّك: نحو قولك: جاء زيدٌ أو عمرُو، إذا كنت شاكيّاً في الجائي[٣].

٣- الإباحة: ((تقول: جالس الحسن أو ابن سيرين، أي قد أبحتك مجالسة هذا الضرب من الناس)) [٤].

٤- التقسيم: نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[٥]، ونحو قولك: الكلمة اسم أو فِعْلٌ أو حرف[٦] ((وعبّر بعضهم عن هذا المعنى بالتفصيل)) [٧].

٥- الإبهام على السامع، نحو: جاء زيدٌ أو عمرٌو، إذا كنت تعلم بالجائي منهما، وتقصد الإبهام على السامع[٨]

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[٩].

وما يهمنا في هذا الموضوع، هو الخلاف الذي وقع بين النحاة في مجيء (أو) بمعنى (الواو) وبمعنى (بل) فقد ذهب البصريّون الى أنّ (أو) لا تكون بمعنى الواو، ولا بمعنى (بل) [١٠].

---

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب، ١٨٤/٣.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٩٦.

(٣) يُنظر: شرح ابن عقيل، ٢٣٩/٢.

(٤) اللمع، ١٥٠.

(٥) سورة البقرة الآية: ١٣٥.

(٦) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك، ١٣٢/٢.

(٧) يُنظر: المصدر نفسه، ١٣٣/٢؛ واوضح المسالك، ٣٣٦/٣.

(٨) يُنظر: شرح ابن عقيل، ٢٣٩/٢.

(٩) سورة سبأ الآية: ٢٤.

(١٠) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب، ٤٢٤/١.

واحتجوا لذلك: ((بأن قالوا: الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف (الواو) و (بل) ؛ لأنّ الواو معناها الجمع بين الشيئين، وبل معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى أو، والأصل في كل حرف أنْ لا يدلّ إلا على ما وُضِعَ له، ولا يدلّ على معنى حرف آخر)) [١].

وذهب الكوفيون إلى أنّ (أو) تأتي بمعنى (الواو) وتأتي بمعنى الإضراب أي: بمعنى (بل) [٢].

واحتجوا لما ذهبوا إليه من كلام الله سبحانه وتعالى، وكلام العرب قال الله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾[٥]، ومن كلام العرب قول الشاعر[٦]:

نالَ الخلافةَ أوْ كانَتْ له قَدَراً كما أتى ربَّهُ موسى على قَدَر

أي: وكانت له قدَرا.

وقول الآخر[٧]:

وقدْ زَعَمتْ ليلى بأنّي فاجرٌ لنفسْي تُقاها أوْ عَلَيْها فُجورُها

أي: وعليها فجورها.

((وقال قوم: إنّ (أو) تكون بمعنى (بل)، واحتجوا بقول الشاعر ذي الرمّة[٨]:

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف، ٤٧/٢.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه، ٤٦/٢؛ واللباب في علل البناء والاعراب، ٤٢٤/١.

(٣) سورة الصافات الآية: ١٤٧.

(٤) سورة النجم الآية: ٩.

(٥) سورة النحل الآية: ٧٧.

(٦) البيت لجرير في ديوانه، ٤١٦، وهو من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه) وهو من شواهد البيان في شرح اللمع، ٣٠٢؛ وشرح ابن عقيل، ٢٤٠/٢؛ وهمع الهوامع، ١٧٤/٣.

(٧) البيت لتوبةَ بن الحُمَيّر في ديوانه، ٣٧، وهو من شواهد التبصرة، ١٣٢/١؛ وعجزه في همع الهوامع، ١٧٤/٣.

(٨) البيت في ملحق ديوانه، ١٨٥٧، وهو من شواهد البيان في شرح اللمع، ٣٠٣؛ والإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٦/٢؛ واللباب في علل البناء والاعراب، ٤/١.

بدتْ مثلَ قرنِ الشمسِ في رونقِ الضّحى
وصَورتها، أو أنت في العينِ أملحُ[١]))

أي: بل أنت في العين أملحُ.

وقد قيل: (اذهب إلى زيد أو دع ذلك، فلا تبرح اليوم) [٢].

((واحتجوا بالرواية[٣] عن عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾، قال: كانوا مائة ألف وبضعة وأربعين ألفا)) [٤].

وقد أجاب الأنباري عن احتجاجهم بالبيت، وقال: ((فالرواية فيه (أم أنت في العين أملح) ولئن سلمنا أنّ الرواية (أو) فلا حجة لهم فيه أيضاً، لأنّ (أو) فيه للشك، وليست بمعنى (بل)؛ لأن مذهب الشعراء أن يُخرجوا الكلام مُخْرج الشك، وإن لم يكن هناك شك؛ ليدلوا بذلك على قوة الشبه)) [٥].

وأجاب ابن الخباز عن الآية، فقال: ((وأما الآية فجاءت على الحَزْر أي: أن الرائي إذا رآهم قال: هم مائة ألف أو أكثر)) [٦].

ونرى أنّ ما ذهب إليه الكوفيون من أنّ (أو) تكون بمعنى (الواو)، هو رأي صائب، ولا نوافقهم في أنْ تكون بمعنى (بل)، ونحن بهذا لا نكون بدعاً في رأينا، وإنّما موافقاً لما ذكره الشريف الكوفي عن احتجاج الكوفيين بالآيات السابقِ ذكرُها في أدلّتهم، إذْ قال: ((وقد قال قوم إنّ (أو) في هذه المواضع بمعنى (الواو))) [٧].

ويؤكد كلامنا هذا ما ذكره ابن قتيبة، إذ قال: ((وأما قوله:﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾، على مذهب التدارك لكلام غُلطت فيه، وكذلك قوله: ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا

(١) البيان في شرح اللمع، ٣٠٣.
(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب، ١٨٥/٣.
(٣) يُنظر: البحر المحيط، ٣٧٦/٧.
(٤) البيان في شرح اللمع، ٣٠٢.
(٥) الانصاف في مسائل الخلاف، ٤٩/٢.
(٦) توجيه اللمع، ٢٨٧.
(٧) البيان في شرح اللمع، ٣٠١.

كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾[١]، وليس هذا كما تأولوا، وإنّما هي بمعنى (الواو) في جميع هذه المواضع)) [٢].

فضلاً عن أنّنا نشعر بشيءٍ من التضييق والجمود في كلام البصريين، وفيه إضعاف لجانب المعنى؛ وذلك في جعل كلِّ حرفٍ في قالبٍ خاصٍ به، ولا علاقه له بالحرف الآخر.

المسألة الثانية : دلالة العطف بـ (بل)

من المسائل الخلافية التي تناولها الشريف الكوفي، هي العطف بـ(بل)، ولا يخفى على الكثير منّا أنّ (بل) من حروف العطف التي ذكرها النحاة في كتبهم، أو ذكرها أغلبُ النحاة على القول الأصح.

فقال الشريف: ((وأمّا (بل) فقال[٣]: هي للإضراب عن الأول والإثبات للثاني، وهذا المعنى هو المتداول بين النحويين.

وذكره (ابن السراج) في باب حروف العطف[٤]، وقوم[٥] ينكرون ذلك، ويقولون: إنّها تُعطف بها في كتاب الله تعالى، ولا يجوز أنْ يقال: إنّ الله تعالى أضرب عن شيء)) [٦].

ذهب جمهور النحاة من بصريّين وكوفيين إلى أنّ (بل) تكون عاطفة، على خلاف بينهم في موضع العطف بها.

وعلى رأس من يرى أنّ (بل) تكون عاطفة سيبويه، والمبّرد، يقول سيبويه: ((مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ، وما مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ، وما مررتُ برجلٍ كريمٍ بل لئيمٍ، أبدلت الصفة الأخرى من الصفة الأولى وأشركت بينهما (بل) في الإجراء على المنصوب)) [٧].

---

(١) هذه الآيات سبق تخريجها.

(٢) تأويل مشكل القرآن، ٢٩٠-٢٩١.

(٣) يعني ابن جنّي، يُنظر: اللمع، ١٥١.

(٤) لم نعثر على كلام ابن السراج حسب اطلاعنا، وهو ما ذكرهُ أيضاً مُحقق كتاب البيان في شرح اللمع، ٣٠٦.

(٥) يُنظر: معاني الحروف، ٩٤٠.

(٦) البيان في شرح اللمع، ٣٠٦؛ ويُنظر: ارتشاف الضرب، ١٨٨/٣-١٨٩.

(٧) الكتاب، ٤٣٤/١.

وقال أيضاً: ((واعلم أنّ (بل) و (لا) و (لكنّ) يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت، كما أشركت بينهما الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، وما أشبه ذلك)) [١].

وقال المبّرد في باب حروف العطف ومعانيها: ((ومنها (بل) ومعناها الإضراب عن الأول، والإثبات للثاني، نحو قولك: ضربتُ زيداً بل عمراً، وجاءني عبد الله بل أخوه، وما جاءني رجلٌ بل امرأةٌ ... فهذه الحروف حروف العطف تدخل الثاني في الإعراب فيما دخل فيه الأول)) [٢].

وممن ذهب الى هذا القول ابن السراج[٣] وابن جنّى[٤].

واختاره ابن يعيش إذ يقول: (((بل) يعطف بها بعد الإيجاب والنفي ... فالعطف بـ (بل) فيه إخبار واحد وهو بما بعدها لا غير وما قبلها مضروب عنه)) [٥].

وابنُ الحاجب[٦] وابن مالك[٧] وابن الخباز[٨] وأبو حيان الأندلسي[٩] والمُرادي[١٠] وابن عقيل[١١].

وخالف الخوارزمي الجمهور حيث ذهب إلى أنّها ليست بعاطفة فقال: ((وأنا ممن يدور في خلده ذلك وتدعوه النفس إلى أنْ يخلع ربقه التقليد، ويقول بأنّ (بل) ليست من حروف العطف، ألا ترى أنّك إذا قلت: مررتُ برجلٍ حمارٍ، فانجرارُ حمارٍ بأنّه بدل غلط ، لكن ليس في الكلام دلالة لفظية على أنّه بدل غلط ، فإذا قلت: مررتُ برجلٍ بل

(١) المصدر نفسه، ٤٣٥/١.

(٢) المقتضب، ١٣/١.

(٣) يُنظر: الأصول، ٥٧/٢.

(٤) يُنظر: اللمع، ١٥١.

(٥) شرح المفصل، ١٠٧/٨.

(٦) يُنظر: الايضاح، ٢١٤/٢.

(٧) يُنظر: شرح التسهيل، ٢٢٦/٣.

(٨) يُنظر: توجيه اللمع، ٢٨٧.

(٩) يُنظر: ارتشاف الضرب، ١٨٨/٣-١٨٩.

(١٠) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك، ١٢٣/٢.

(١١) يُنظر: شرح ابن عقيل، ٢٤٣/٢.

حمارٍ، فهو هو، إلا إنّ فيه دلالة لفظية على كونه بدلَ الغلطِ ، وهنا يقتضي ألّا تكون (بل) من حروف العطف)) [١].

فهو يراها قرينة لفظية تبين أنّ ما بعدها بدل الغلط ، ولا نعلمُ أحداً من النحاة أعربَها بدل غلط هنا، وليس للبدل أدوات كالعطف أو غيره.

ومن خلال ما ذكرهُ النحاة عن (بل) يترجّح لدينا ، والله أعلم ، أنّ (بل) حرفُ عطفٍ وفاقاً للجمهور إنْ تلاها مفرد، ولكنّ فيه تفصيلا:

فإنْ كان ما قبلها مُثبتاً فمعناها الإضراب: وهو نقل حكم ما قبلها إلى ما بعدها نحو: حضر زيدٌ بل عمرٌو [٢].

وإنْ تقدمها نفي أو نهي فلا يكون معناها الإضراب بل إقرار الحكم السابق وإثبات نقيضه لما بعده، نحو: ما حضر زيدٌ بل عمرٌو، ولا تصاحبْ الخائنَ بل الأمينَ [٣].

أمّا إنْ تلاها جملة فهي حينئذٍ حرف ابتداء، قال السيوطي: ((فإنْ تلاها جملة فلإبطال) للمعنى الأول ، وإثباته لما بعد نحو: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾[٤].....

وليست حينئذٍ عاطفة على الصحيح بل حرف ابتداء)) [٥].

أي: حرف ابتداء يفيد الإضراب، ويكون الإضراب ((إمّا على جهة الإبطال ، نحو: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾[٦] وإمّا على جهة التَرْك من غير إبطال ، نحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٣﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا ﴾[٧]))[٨].

أمّا عن قول الشريف الكوفي: ((ولا يجوز أنْ يقال: إنّ الله تعالى أضرب عن شيء))، فلا نريد الخوض فيه ؛ لأنّه سيقودنا إلى علم الكلام والمنطق والأمور العقلية والفلسفية،

---

(١) التخمير، ٨٣/٤-٨٤.

(٢) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك، ١٤١/٢؛ واوضح المسالك، ٣٤٣/٣؛ وشرح ابن عقيل، ٢٤٣/٢.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٢٢٦/٣؛ وشرح ابن عقيل، ٢٤٣/٢.

(٤) سورة المؤمنون الآية: ٧٠.

(٥) همع الهوامع، ١٨٠/٣.

(٦) سبق تخريج الآية.

(٧) سورة المؤمنون الآية: ٦٢-٦٣.

(٨) توضيح المقاصد والمسالك، ١٤١/٢.

والمهم أنْ نعرف أنّ الشريف الكوفي وافق الجمهور في أنّ (بل) عاطفه من خلال قوله: ((وهي تعطف في الإيجاب والنفي، ...)) [١].

المسألة الثالثة: أتنصب (ما) النافية الخبر ام لا؟

لا يخفى على الكثير منّا أنّ نواسخ الإبتداء تنقسم على أفعال وحروف[٢]، والكلام على واحد من هذه الحروف الناسخة للإبتداء، والتي تعمل عمل (كان)، وهي (ما)، واختلف النحاة في عملها.

قال الشريف الكوفي: ((إعلم أنّ (ما) حرف يُنفى به الحال، كما أنّ (ليس) يُنفى به الحال، وهي تدخل على المبتدأ والخبر، كما أنّ (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر، فلما أشبهتها عملت عملها على صفة، وذلك أنّ (ليس) تعمل مُقدمة ومؤخرة ومتوسطة، ويتقدم خبرها على إسمها، وليس كذلك (ما) فإنّها لا تعمل إلا ما دامت نافية، واسمها قبل خبرها)) [٣].

وفي الحقيقة أنّ في المسألة خلافاً بين البصريين والكوفيين، فذهب البصريون إلى أنّ (ما) تعمل في الخبر، وهو منصوب بها[٤]، نحو: (ما زيدٌ قائماً).

وذهب الكوفيون إلى أنّها لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الجر[٥].

واحتج البصريون لكلامهم بعدّة أدلة يمكن أنْ نستنبطها من نص الشريف الكوفي وهي:

١- أنّ (ما) أشبهت (ليس)، ومن الطبيعي أنْ تعمل عملها، فعمل (ليس) الرفع والنصب ، فكذلك (ما) [٦].

ووجه الشبه بينهما من وجهين:

أحدهما: أنّ (ما) تشارك (ليس) في النفي[٧].

---

(١) البيان في شرح اللمع، ٣٠٦.

(٢) البيان في شرح اللمع، ١٥٤.

(٣) يُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف، ١٥١/١؛ وائتلاف النصرة، ١٦٥؛ وهمع الهوامع، ١٨٩/١.

(٤) يُنظر: التبين، ٣٢٤؛ وائتلاف النصرة، ١٦٥.

(٥)

(٦) يُنظر: البيان في شرح اللمع، ١٥٤؛ والانصاف في مسائل الخلاف، ٥١/١؛ والتبين، ٣٢٤؛ وشرح ابن عقيل، ٢٣٤/١.

(٧) يُنظر: البيان في شرح اللمع، ١٥٤؛ واللباب في علل البناء والاعراب، ١٧٥/١؛ وشرح ابن عقيل، ٢٣٤/١.

ثانيهما: أنّ (ما) تدخل على المبتدأ والخبر، كما أنّ (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر[١].
وقد زاد العكبري على ذلك وأوصلها إلى أربعة أوجه[٢] أمّا الأنباري، فقد أضاف إلى الوجهين اللذين ذكرناهما قائلاً: ((ويقوي الشبّه بينهما من هذين الوجهين: دخول الباء في خبرهما كما تدخل في خبر (ليس)؛ فإذا ثبت أنّها قد أشبهت (ليس) مِن هذين الوجهين فوجب أنْ تجريَ مجراه ؛ لأنّهم يُجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين)) [٣].
وتابع العكبريُّ الانباريَّ على ذلك بقوله: ((والشبه من وجهين يكفي في إلحاق المشبه بالمشبه به، فكيف إذا زادَ عليهما؟ ودليل ذلك إعراب الفعل لشبهه بالاسم)) [٤].
إنّنا وجدنا خبر (ما) منصوباً، ولابّد له من ناصب[٥] وقد علّق العكبري على هذا الكلام بقوله: ((ولا يجوز أنْ يكون الناصب حذف حرف الجر لوجهين:
أحدهما: أنّ حرف الجر هنا ليسَ بأصل، بل هو زائد دخل فضله مؤكدة .....
والثاني: أنّ الحذف عدم ، والعدم غير صالح للعمل)) [٦].
واستشهد اصحابُ هذا الرأي من القرآن الكريم ومن النظم. فمن القرآن قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[٧]وقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[٨].
ومن الشعر قولُه[٩]:

أبناؤُها مُتكنّفون أبَاهم حَنِقُو الصّدُور، وَمَا هُمُ أوْلادَهَا

وذكر الشريف الكوفي أنّ القرآن جاء بإعمال (ما)، وقال عنها بأنّها لغة عالية[١٠].

(١) يُنظر: التبيين، ٣٢٤؛ وتوجيه اللمع، ١٤٥.
(٢) يُنظر: التبيين، ٣٢٤.
(٣) الانصاف في مسائل الخلاف، ١٥١/١.
(٤) التبين، ٣٢٤-٣٢٥.
(٥) يُنظر: التبيين، ٣٢٥.
(٦) المصدر نفسه، ٣٢٥.
(٧) سورة يوسف الآية: ٣١.
(٨) سورة المجادلة الآية: ٢.
(٩) البيت لم يُعرف قائله، وهو من شواهد توجيه اللّمع، ١٤٦؛ وشرح ابن عقيل، ٢٣٥/١.
(١٠) يُنظر: البيان في شرح اللمع، ١٥٥.

واحتجّ الكوفيون بأنْ قالوا: ((إنّها لمّا دخلت على المبتدأ والخبر وعلى الفعل والفاعل لم تؤثر في واحد منهما؛ لأنّها لم تختص بواحدٍ فتؤثر فيه)) (١) وقالوا: هذا هو القياس(٢)؛ لأنّ الحرف يعمل إذا كان مختصاً، كحرف الجر لمّا اختص بالأسماء، وكحرف الجزم لما اختص بالأفعال.

واحتجوا أيضاً: أنّ الشبه بين (ليس) وبين (ما) شَبَه ضعيف لا يقوى على العمل في الخبر كما عملت (ليس) ؛ لأنّ ليس فعل، و (ما) حرف، والحرف أضعف من الفعل؛ ولذلك بطل أنْ يكون منصوباً بـ (ما) (٣).

أمّا عن دعوى الكوفيين بأنّ الخبر منصوب بحذف حرف الجر، فقد ذكرنا وجهين لفساد هذه الدعوى.

((والثالث: أنّ حرف الجر تحذف في مواضع، ولا يجب النصب كقولك: بحسبك قولُ السوء، وكفى بالله شهيداً، وما جاءني من أحد)) (٤).

وأمّا عن قولهم: أنّ القياس يقتضي أنْ لا تعمل (ما) ، فقد أجاب الأنباري عن ذلك بقوله: ((كان هذا هو القياس، إلا أنّه وجد بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أنْ تعمل عملها، وهي لغة القرآن)) (٥).

وأجاب أيضاً عن دعواهم بأنّ الشبه بينهما ضعيف، ولا يقوى على العمل، حيث أكّد على أنّ العمل كان بمقتضى هذا الضعف؛ ((فإنّها لا تعمل إلا ما دامت نافية واسمها قبل خبرها)) (٦)، ولولا هذا الضعف لوجب أنْ تعمل في جميع هذه المواضع(٧).

قال تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ﴾(٨)، وقال تعالى: ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾(٩).

---

(١) المصدر نفسه، ١٥٦؛ ويُنظر: توجيه اللمع، ١٤٥.

(٢) يُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف، ١٥١/١؛ واللباب، ١٧٥/١.

(٣) يُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف، ١٥١/١.

(٤) اللباب في علل البناء والاعراب، ١٧٥/١؛ ويُنظر: همع الهوامع، ٣٨٩/١.

(٥) الانصاف في مسائل الخلاف، ١٥٢/١؛ ويُنظر: توجيه اللمع، ١٤٥.

(٦) البيان في شرح اللمع، ١٥٤.

(٧) يُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف، ١٥٢/١.

(٨) سورة القمر الآية: ٥٠.

(٩) سورة يس الآية: ١٥.

بقي أن نعرف أنّ الشريف الكوفي صرّح أنّهم ينصبون (بشرا) من قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا ﴾[١] على الحال[٢] ولم نجد أحداً من النحاة صرح بذلك، حسب اطلاعنا في هذا الموضع.

ولعلّنا فهمنا من كلام النحاة الذين تناولوا المسألة أنّهم نصبوا الخبر على المفعولية، أمّا إذا كانوا يقصدون أنّه منصوب على القطع أي الحال؛ فإنّ هذا الكلام سَيَقودنا إلى البحث في مسألة (عامل النصب في خبر كان) وهذا الخلاف ليس موضعه هنا[٣].

وسنكتفي بدليل واحد يُبين وَهَمَ هذا القول ، وهو أنّ الحال لا يَصح حذفهُ[٤].

وهذا يعني أنّنا لو سلمنا برأيهم لجاز أنْ نقول: (ما هذا...)، ونحذف الحال، مما سيؤدي إلى أنّ الكلام غير تام ويحتاج الى تتمة، والله أعلم بالصواب.

ونرى أنّ ما ذهب إليه البصريون أصوب وأسلم، ويكفي أنْ نقول أنّ القرآن جاء بإعمال (ما) ونصب الخبر، ولو لم تكن (ما) الناصبة له، فمن إذا؟ .

أمّا عن نصبه بحرف الجر، فلو كان صحيحاً لما وقع الإجماع على وجوب الرفع عند حذف حرف الجر، نحو قولك: كفى اللهُ شهيداً، وكفى الله نصيراً[٥].

المسألة الرابعة: دلالة (من) على التبعيض

لا يخْفى على الكثير منّا أنّ (مِن) من حروف الجر التي تختص بالدخول على الأسماء، بينما هناك حروفُ تختص بالأفعال كحروف الجزم، وأخرى تشترك بينهما كحروف الإستفهام[٦].

ولها عدّة معانٍ منها:

١- الإبتداء: تقول سرتُ من البصرة، أي: أبتدأتُ السيّر من البصرة.

---

(١) سبق تخريج هذه الآية.

(٢) يُنظر: البيان في شرح اللمع، ١٥٦.

(٣) انظر الخلاف النحوي في كتاب البيان في شرح اللمع للشريف عمربن ابراهيم الكوفي (ت ٥٣٩ه) :٢٨، رسالة ماجستير باشراف أ.م.د.عمر علي محمد شهاب الدليمي واعداد الباحث عبدالمطلب نجيب شهاب الهيتي ، جامعة الانبار، كلية التربية للعلوم الانسانية ، قسم اللغة العربية سنة ٢٠١٤.

(٤) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب، ١٦٧/١؛ في باب كان واخواتها.

(٥) يُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف، ١٥٢/١-١٥٦.

(٦) يُنظر: هامش شرح ابن عقيل، ٥/٢.

٢- التبعيض: كقولك أخذتُ من المال، أي بعضه ، وشربتُ من الماء، أي: بعضه[١].

٣- ((وتكون (مِن) أيضاً لتبيين الجنس، نحو قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبوا الرجْسَ من الأوثانِ﴾[٢]، فقوله تعالى: (الرِجْسَ) يعم الاوثان وغيرها، فلمّا قال: (من الاوثان) بَيّن الجنس المقصود بالاجتناب)) [٣].

٤- أنْ تفيد معنى البدل، كقوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْأَخِرَةِ﴾[٤]، أي بدلاً من الاخرة[٥].

٥- وقد تكون (مِن) مؤكدة للنفي، نحو قولنا: ما جاءني من أحد، وإنّما جاز أنْ تدخل (مِن) في الكلام؛ لأنّ الموضع يدل على الجمع؛ ولأنّ (أحداً) نكرة تفيد العموم[٦].

والذي يعنينا في هذه المسألة، هو دلالة (من) على التبعيض أهي بالأصالة أم بالتضمين؟ .

قال الشريف الكوفي: ((إعلم أنّ (مِن) إذا كانت للإبتداء فإنّما تكون في الأماكن، نحو قولك: (خرجتُ من الكوفة إلى البصرة) ....، وتكون للتبعيض كقولك: (أخذت من المال)، أي: بعضه، هذا مذهب (سيبويه) وقال (أبو العباس المُبرّد) وليسَ عندي كما قال (سيبويه)؛ لأنّ قوله: (أخذتُ من ماله)، إنّما جَعَلَ (مالَه) ابتداء غايَة ما أخذ، وكذلك: (أخذتُ منه درهماً)، (وسمعت منه حديثاً)؛ أي: هو أوّل الحديث، وأوّل مَخْرَج الدرهم)) [٧].

ومن خلال هذا النص نعرف أنّ هناك خلافاً بين النحاة يمكنُ أنْ نضعه على قولين:

---

(١) يُنظر: اللمع، ١٢٨؛ والبيان في شرح اللمع، ٢٤٤؛ وتوضح المقاصد والمسالك، ٣٥٢/١؛ وشرح ابن عقيل، ٢١/٢.

(٢) سورة الحج الآية: ٣٠.

(٣) سورة التوبة الآية: ٣٨.

(٤) البيان في شرح اللمع، ٢٤٥؛ ويُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب، ٣٥٤/١؛ وأوضح المالك، ٢١/٣؛ وهمع الهوامع، ٣٧٧/٢.

(٥) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب، ٣٥٤/١.

(٦) يُنظر: البيان في شرح اللمع، ٢٤٥.

(٧) البيان في شرح اللمع، ٢٤٤-٢٤٥.

الأول: أنّها تدل على التبعيض بالأصالة، وهو ما ذهب إليه جمهور النحاة[١]، ومِن أبرزهم سيبويه، حيث يقول: ((وأمّا (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن .... وتكون أيضاً للتبعيض، تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنّك قلتَ بعضه)) [٢] وتابع سيبويه المبّرد[٣] في أحد قوليه والرماني[٤] وابن الأنباري[٥]، واختاره ابن الحاجب إذ يقول: ((وتكون مُبْعضة وتعرفها بأنْ يصح موضعها بعض، كقولك: أخذت من الدراهم .... وقد قيل إنّ البعضية ما يكون المذكور قبلها لفظاً أو معنى بعضاً مما بعدها، ...) [٦].

وممن قال بهذا القول ابن مالك[٧] والرّضي[٨]والمالقي[٩] والمرادي[١٠].

وعلامة (من) التبعيضيّة أنْ يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض المجرور بـ (من) نحو: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً ﴾[١١]، أو مقدرة نحو: أخذت من الدراهم، أي: من الدراهم شيئاً، ويصلح مكانها بعض[١٢].

القول الثاني: وفيه يذهب المانعون إلى أنّ (مِن) لا تفيد التبعيض أصالة، بل هي في كل المواضع التي ذكرها المُجيزون تفيد الابتداء؛ لأنّ أصل (مِن) المبعضة إبتداء الغاية، فدلالتها على التبعيض دلالة إقتضاء وتضمين، فالدراهم في قولك: أخذتُ من الدراهم، مبدأ الأخذ[١٣].

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب، ٥٩٢/٢؛ وتوضيح المقاصد والمسالك، ٢/١.

(٢) الكتاب، ٢٢٤/٤-٢٢٥.

(٣) يُنظر: المقتضب، ١٣٧/٤.

(٤) يُنظر: معاني الحروف، ٩٧، ١٦٦.

(٥) يُنظر: اسرار العربية، ١٩٣.

(٦) الايضاح، ١٤٢/٢.

(٧) يُنظر: شرح التسهيل، ٤/٣؛ وشرح الكافية الشافية، ٧٩٦/٢.

(٨) يُنظر: شرح الكافية، ٢٦٩/٤.

(٩) يُنظر: رصف المباني في حروف المعاني، ٣٨٩.

(١٠) يُنظر: الجنى الداني، ٣٨٩؛ وتوضيح المقاصد والمسالك، ٣٥٢/١.

(١١) سورة التوبة الآية: ١٠٣.

(١٢) يُنظر: شرح الكافية للرضي، ٢٦٩/٤؛ وارتشاف الضرب، ٥٩٣/٢.

(١٣) يُنظر: المصدران السابقان، ٢٦٩/٤، ٥٩٣/٢.

وإلى هذا القول ذهب المُبرّد في أحد قوليه، إذ قال: ((وكونها في التبعيض راجع إلى هذا ...)) [١].

وقد أشار الشريف الكوفي إلى رأي المُبرّد[٢] قائلاً: (((أخذت من ماله)، إنّما جَعَلَ (ماله) ابتداء غاية ما أخذ، وكذلك: (أخذتُ منه دِرهماً)، (وسمعت منه حديثاً)؛ أي: هو أول الحديث، وأول مخرج الدرهم)) [٣].

وذكر أبو حيان[٤] أنّ الأخفش الصغير[٥] ذهب الى أنّ (مِن) لا تكون للتبعيض، وإنّما هي لابتداء الغاية.

وتابعهم على ذلك ابنُ السراج[٦] والزمخشري[٧].

وكان سيبويه[٨] قد ذهب إلى أنّ (مِن) إذا كانت زائدة افادت التبعيض، وكذلك إذا كانت مصاحبة لـ (أفعل) التفضيل، ورَدّه ابن السراج[٩] ، واعترض عليه ابن مالك وأبو حيان، فقال ابن مالك: ((وهذا غير مرضي ؛ لأنّه يلزم منه أنْ تكون ألفاظ العموم للتبعيض، وإنّما المقصود بزيادة من في نحو: (ما أتاني من رجل): جَعْل المجرور بها في العموم للتبعيض وإنّما تكون للتبعيض إذا لم يُقصد عموم، وحَسُنَ في موضعها (بعض) نحو: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[١٠]))[١١].

وكذلك الحال لأبي حيّان[١٢] فقد اعترض على ما ذهب إليه سيبويه وردّ رأيه.

---

(١) المقتضب، ٤٤/١.

(٢) يُنظر: المقتضب، ٤٤/١.

(٣) البيان في شرح اللمع، ٢٤٥.

(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب، ٥٩٣/٢.

(٥) هو أبو الحسن، علي بن سليمان بن الفضل النحوي، أخذ عن المبرد وثعلب توفي في سنة ٣١٥ه، يُنظر: بغية الوعاة، ١٦٧/٢-١٦٨.

(٦) يُنظر: الأصول، ٤٠٩/١.

(٧) يُنظر: المفصل، ٣٦٥.

(٨) يُنظر: الكتاب، ٢٢٥/٤.

(٩) يُنظر: الأصول، ٤٠٩/١.

(١٠) سورة البقرة الآية: ٨.

(١١) شرح التسهيل، ٧/٣.

(١٢) يُنظر: ارتشاف الضرب، ٥٩٤/٢-٥٩٥.

وإذا ما أردنا أنْ نختار الأصوب بين القولين فإنّ نرى موافقة الجمهور في دلالة (مِـن) على التبعيض أصالة ، فقوله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾[1] وقولنا: خـذ مـن المـال خمسين ديناراً، فالظاهر أنّ دلالتها على التبعيض أصلية يؤيدها سياق الكـلام وتـدعمها القرائن اللفظية والمعنوية.

(١) سورة التوبة الآية ١٠٣.

المبحث الثالث: الخلاف النحوي في الحروف الثلاثية

الخلاف في (رُبّ) بين الحرفية والاسمية

قبل الحديث عن (رُبّ) بين الحرفية والاسمية، لابّد أنْ نعرف شيئاً عنها، فـ (رُبّ): معناها عند المحققين النحويين التقليل، فإذا قلت: (رُبّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ) فكأنّك قلت: قد لقيتُ من صنف الرجال العلماء، وليس من لقيتُه بالكثير[١].

واختلف في معنى (رُبّ)، فقيل هي للتقليل، وقيل: هي للتكثير، وقيل تكون لهما[٢].

((وذهب بعضهم إلى أنّها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وذهب بعضهم إلى أنّها لم تُوضع لتقليلٍ ولا تكثيرٍ)) [٣].

وقد ذكر السيوطي معانيَ أُخرى لـ(رُب)، حتى أوصلها إلى أكثر من سبعةِ معانٍ[٤].

وتدخل (رُبّ) على الأسماء دون الأفعال فتعمل فيها الجر، ولا تجرّ الا نكرة[٥]، وهذا معنى قول ابن مالك (وبرُبّ منكرا) أي: أخصص برُبّ النكرة.

ولا نريد الإطالة، وإنّما يهمنا في هذه المسألة، هو الخلاف الواقع في (رُبّ) بين حرفيتها وبين اسميتها.

فذهب البصريون إلى أنّ (رُبّ) حرف جر[٦]، واحتجوا لذلك من وجوه:

١- ((الدليل على أنّها حرف أنّها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وأنّها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، وهو تقليل ما دخلت عليه نحو (رُبّ رجلٍ يَفهَم) أي ذلك قليل)) [٧].

٢- ((أنّ ما بعدها مجرورٌ أبداً، ولا معنى للإضافة فيها، فتعيّن أنْ تكون حرف جر)) [٨].

---

(١) يُنظر: شرح الجمل، ٥١٧/١.

(٢) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك، ٣٤٨/١.

(٣) ارتشاف الضرب، ٦٠٨/٢.

(٤) يُنظر: همع الهوامع، ٣٤٧/٢-٣٤٨.

(٥) يُنظر: شرح ابن عقيل، ١٦/٢.

(٦) يُنظر: ارتشاف الضرب، ٦٠٧/٢.

(٧) الانصاف في مسائل الخلاف، ٣٢٨/٢؛ ويُنظر: شرح التسهيل لأبن مالك، ٤٣/٣.

(٨) اللباب في علل البناء والاعراب، ٣٦٣/١.

٣- تعلُّقها بالفعل، وهذا حكمٌ من أحكام حروف الجرّ[١]، وقال السيوطي: ((ومنع ذلك البصريون بأنّها لو كانت اسماً لجاز أنْ يَتعدى إليها الفعل بحرف الجر، فيقال: برُبّ رجلٍ عالمٍ مررت، وأنْ يعود عليها الضمير، ويُضاف إليها، وذلك وجميع علامات الاسم مُنتفية عنها)) [٢].

وذهب الكوفيون إلى أنّ (رُبّ) إسم[٣].

واستدلوا لكلامهم من عدة وجوه:

١- يقول الشاعر[٤]:

إنْ يقتلوك فإنّ قتلَكَ لم يكن عاراً عليكَ ورُبَّ قتلٍ عارُ

((فزعموا أن (رُبّ) مبتدأ و (عارُ) خبر)) [٥].

أي أن الشاعر أخبر عنها فدلّ على أنّها إسم.

وقد أبطل العكبري وابن مالك هذه الحجة، فقال العكبري: ((أما الإخبار عن (رُبّ) فغير مستقيم ؛ لأنّ (رُبّ) ليس لها معنى في نفسها حتى يصحّ نسبة الخبر إليها، ولذلك تكون الصفة تابعة للمجرور بـ (رُبّ) في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع، و (رُبّ) متحدة المعنى، فعلم أنّ الخبر ليس عنْ (رُبّ)، فأمّا قوله: رُبَّ قتلٍ عارُ فشاذ، والوجه فيه أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو عارُ، والجملة صفة لقتلٍ) [٦].

وتابع ابن مالك ذلك في ردّ احتجاج الكوفيين بالبيت: قائلاً: ((والصحيح أنّه خبر مبتدأ محذوف والجملة صفة لقتلٍ، والقدير: رُبّ قتلٍ هو عارٌ)) [٧].

٢- ((أنّها لمّا جُعلت نظيرة (كم) ؛ لأنّ (كم) للتكثير، و (رُبّ) للتقليل، واختصت بالدخول على النكرات كما أنّ (كم) كذلك جُعِلَ لها صدرُ الكلام.

---

(١) يُنظر: المصدر نفسه، ٣٦٤/١.

(٢) همع الهوامع، ٣٤٦/٢.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب، ٦٠٧/٢؛ وهمع الهوامع، ٣٤٦/٢.

(٤) قائلُ هذا البيت هو ثابت بن قطنة في ديوانه، ٤٩، وهو من شواهد شرح التسهيل، ٤٤/٣؛ وهمع الهوامع، ٣٤٦/٢.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك، ٤٤/٣.

(٦) اللباب في علل البناء والاعراب، ٣٦٤/١-٣٦٥.

(٧) شرح التسهيل، ٤٤/٣؛ ويُنظر: همع الهوامع، ٣٤٧/٢.

كما جُعلَ لـــ (كم) ؛ لأنّ (كم) فيها معنى الاستفهام، والاستفهام له صدر الكـــلام، فلمّـــا جُعلت ضدّ نقيضتها حُمِلَتْ عليها)) [١].

ونرى أنّ الشريف الكوفي في هذا النص جمع عدّة أدلة على لسان الكوفيين وهي:

أولاً: ((أنّها نقيضة (كم) و (كم) اسمٌ فما يقابله اسمٌ يدل عليه أنّها جاءت للتكثيـــر كـــــ (كم))) [٢].

ثانياً : أنّها لا تقع إلا في صدر الكلام ، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام.

ثالثاً: اختصاصها بالدخول على النّكرة ولا تعمل إلا فيها[٣].

وقد أبطل النحاة هذه الأدلة، فقال العكبري: ((وأمّا حملها على (كم) فلا يصح لوجهين: أحدهما: أنّ الاسمية لا تثبت بالإلحاق في المعنى، ألا ترى أنّ معنى (مِـــن) للتبعـــيض، ولا يقال: هي اسم، وكذلك معنى (ما) النفي، وهي حرف، وهو اسم، فَعُلِمَ أنّ الاســـمية تُعْرفُ من أمرٍ آخر)) [٤].

والثاني: أنّ (كم) اسم لعدد، ويُخْبر عنها، وتدخل عليها حروف الجر، و (رُبّ) للتقليـــل، والتقليل كالنفي[٥].

وقد أجاب أبو البركات الأنباري عن وقوع (رُبّ) في صـــدر الكـــلام، واختـــصاصها بالعمل في النكرة بقوله: ((فأمّا كونها تقع في صدر الكلام فلأنّها لمّا كانت تـــدلّ علـــى التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيَهُ، فأشبهت حروف النفي، وحروف النفي لهـــا صـــدر الكلام، وأمّا كونها لا تعمل إلا في النكرة؛ فلأنّها لمّا كانت تدل على التقليـــل، والنكـــرة تدلّ على التكثير؛ وجب أنْ تختص بالنكرة التـــي تـــدلّ علـــى التكثيـــر ليـــصح فيهـــا التقليل))[٦].

---

(١) البيان في شرح اللمع، ٢٥٠.

(٢) اللباب في علل البناء والاعراب، ٣٦٤/١؛ ويُنظر: همع الهوامع، ٣٤٦/٢.

(٣) يُنظر: الأنصاف في مسائل الخلاف، ٣٢٨/٢؛ وششرح ابن عقيل، ١٦/٢.

(٤) اللباب في علل البناء والاعراب، ٣٦٥/١.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه.

(٦) أسرار العربية، ٢٣٩–٢٤٠.

٣- ومن الأدلة التي استدلّ بها الكوفيون على اسمية (رُبّ) هو عدم إظهار الفعل الذي تتعلق به[١].

وقد أجاب الشريف الكوفي على ذلك بقوله: ((وقد يُحذف الفعل الواقع بعدها للعلم به)) [٢].

وتابع العكبريُّ الشريفَ الكوفي في ردّه على هذا الدليل بقوله: ((وأمّا الفعل الذي تتعلّق به (رُبّ) فيجوز إظهاره ، غير أنّهم اكتفوا بالصفة عنه في كثير من المواضع لظهور معناه)) [٣].

ونرى أنّ أدلة البصريين أقوى حجة ، وأقربُ إلى الصواب ، فلو اكتفينا بالدليل الأول ، وهو عدم قبول علامات الأسماء وعلامات الأفعال، لكان كافياً للقول بحرفيتها ، وأنّها ليست باسم.

(١) يُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف، ٣٢٨/٢.

(٢) البيان في شرح اللمع، ٢٥٠.

(٣) اللباب في علل البناء والاعراب، ٣٦٥/١.

المبحث الرابع :الخلاف النحوي في الحروف الرباعية

المسألة الأولى : الخلاف في (إذْما) بين الاسمية والحرفية

يغلب على (إذْ) أن تكون اسماً لما مضى من الزمان، ويغلب عليها حينئذٍ أن تكون منصوبة المحل على الظرفية، كقوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾[1]، أو مفعولاً به في نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾[2].

على تقدير (اذكرْ)، وهي من الظروف التي تضاف الى الجمل، ولكن إذا رُكبّت معها (ما) ففيها خلاف بين النحاة.

إذْ يرى سيبويه أنّ (ما) تنقل (إذْ) من الاسمية الى الحرفية يقول: ((ولما نقلت عن ذلك جعلت شرطية ؛ لأنّها في الأصل ظرف لما مضى من الزمان، فلما نقلت استعملت فيما مقتضاه الزمان[3] وقال سيبويه :((ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذْ) حتى يُضم إلى كل واحد منهما (ما) فتصير (إذْ) مع (ما) بمنزلة (إذْما، وكأنّما) ولكنّ كل واحدة منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد)) [4].

وتابع سيبويه المبردُ في أحد قوليه إذْ قال: ((ومن الحروف التي جاءت لمعنى (إنْ) و (إذْما))) [5]، واختاره ابن يعيش إذْ قال: ((أحدهما: أنّ (إذْ) هذه التي تستعمل في الجزاء مع (ما) ليست الظرفية وإنّما هي حرف كغيرها ضُمّت إليها فركبا للدلالة على هذا المعنى كـ (إنّما).

والثاني: أنّها الظرف إلا إنّها بالعقد والتركيب غُيرت ونُقلت عن معناها بلزوم (ما) إياها إلى المُستقبل ، وخرجت بذلك الى حيز الحروف)) [6].

---

(١) سورة التوبة الآية: ٤٠.

(٢) سورة البقرة الآية: ٣٠.

(٣) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب، ٥٥/٢

(٤) الكتاب، ٥٧/٣.

(٥) المقتضب، ٤٦/٢.

(٦) المصدر نفسه، ٤٢/٧.

ولكنه يقول أيضاً: ((فالأسماء: من، وما، ومهما، وأي، والظروف: أنّى، وأين، ومتى، وحيثما، وإذْما، وإذا ما)) [١].

ولعلّ ابن يعيش مُترددٌ هنا، أو يحاول أنْ يوفق بين الأقوال؛ إذْ كيف يكون حرفاً وظرفاً في آنٍ واحدٍ ؟، وأيُ ظرفٍ يتحول بالزيادة إلى حرف؟.

والذي يبدو والله أعلم أنّ سيبويه لم يعدها ظرفاً حيث هي حرف، ولا حرفاً حيث هي ظرف كما قال به ابن يعيش واختار الحرفية أيضاً الشريف الكوفي[٢]، وابن مالك[٣] والهروي[٤] وصححه المالقي[٥] وأبو حيان[٦]وابن هشام[٧]، واستدل هؤلاء على حرفيتها بـ ((أنّ (إذما) هي (إمّا) اقيمت مقامها ؛ لأنّ (إمّا) لا يكاد يأتي بعد فعل الا بالنون، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ ﴾[٨]، و ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾[٩] و ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾[١٠] فلما كانت النون تكسر الشعر جعل مكانها (إذما) فهذا يدلك على أنّها حرف)) [١١].

واستدلوا على حرفيتها بأنّ حكمها كحكم (إنْ) الشرطية يقوي حرفيتها، ويطلبها الفعل، وباختصاصها به، وتأثيرها فيه وهذه خاصية الحروف، فلذلك جعله سيبويه في الحرفية كـ(إنْ) المُتفق على حرفيتها[١٢].

---

(١) شرح المفصل، ٤٧/٧.

(٢) يُنظر: البيان في شرح اللمع، ٤٤٧.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل، ٣٨٦/٣.

(٤) يُنظر: الأزهية، ٩٨.

(٥) يُنظر: رصف المباني في حروف المعاني، ٦٠.

(٦) يُنظر: إرتشاف الضرب، ٨١/٣.

(٧) يُنظر: أوضح المسالك، ١٨٥/٤.

(٨) سورة الأنفال الآية: ٥٧.

(٩) سورة الانفال الآية: ٥٨.

(١٠) سورة مريم الآية: ٢٦.

(١١) البيان في شرح اللمع، ٤٤٧.

(١٢) يُنظر: رصف المباني في حروف المعاني، ٦٠.

ويرى فريق آخر أنّ (إذْما) اسمٌ مثل (حيثما) خلافاً لما قال به سيبويه، ونسبه ابن مالك[١] وابن هشام[٢] الى المبرّد، وعبارة المبرّد تقول: ((أمّا (إذْ) فتنبئ عن زمان ماضٍ، وأسماء الزمان تضاف إلى الأفعال، فإذا أضيفت إليها كانت معها كالشيء الواحد، ومتى جزمتها فصلت منها ألا ترى أنّك تقول: جئتك يوم خرج زيد، وهذا يوم يخرج زيد ... فلمّا وصلتها بـ (ما) جعلتها شيئاً واحداً فانفصلت عن الاضافة فعملت))[٣].

فكلام المبرّد هنا لا يحتم ظرفية (ما) ، وإنّما ظرفية إذْ ودليل ذلك قوله من قبل ((ومن الحروف التي جاءت بمعنى (إنْ) و (إذْما))) [٤].

وأكّد هذا الكلام محقق هذا الكتاب محمد عبد الخالق عضيمة حيث يقول: ((ظاهر كلام المبرّد أنّ (إذْما) حرفٌ كما يراه سيبويه)) [٥].

وممن قال باسميتها كذلك ابنُ السراج[٦] وأبو علي الفارسي[٧] واختاره ابن الحاجب[٨].

والعجيب أنَّ له قولاً آخر يناقض هذا الإختيار، فيقول: ((و (إذْما) على المختار وهي عند بعضهم من الأسماء المكتسبة للشرط كـ (حيثما)، فهي (إذْ) الظرفية ضمت إليها (ما) ، وليس بالقوي؛ لفوات معنى الظرفية فيها إذْ معناها في الظرفية لما مضى ، ومعنى الشرط ما يُستقبل في الشرط والجزاء جميعاً، فكيف يكون الظرف الواحد بالنسبة إلى فعلٍ واحد ماضياً ومُستقبلاً ؟ ، هذا مما لا يستقيم ...)) [٩].

فالنّص واضح في أنّه يستبعد الاسمية ليوافق القائلين بالحرفية.

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل، ٣٨٧/٣.

(٢) يُنظر: مُغني اللبيب، ٨٧/١.

(٣) المقتضب، ٥٤/٢.

(٤) المصدر نفسه، ٤٦/٢.

(٥) المقتضب، ٤٦/٢.

(٦) يُنظر: الأصول، ١٥٩/٢؛ وتوضيح المقاصد والمسالك، ٣٣٦/٢.

(٧) يُنظر: الإيضاح في علل النحو، ٣٥/٢؛ شرح التسهيل لابن مالك، ٣٨٧/٣؛ ومغني اللبيب، ٨٧/١؛ وارتشاف الضرب، ٨١/٣.

(٨) شرح المقدمة الكافية، ١٥٩/٢.

(٩) الايضاح في علل النحو، ٣٥/٢.

ويمكن القول أنّ سيبويه كان دقيقاً كلّ الدقة في تعبيره حينما ذكر أنّ (إذْ) مع (ما) تصير بمنزلة (إنّما) و (كأنّما) ؛ لأنّه يتحدث أنّ دخول (ما) على (إذْ)، أدى الى تغير الوظيفة اللغوية لها، شأنه شأن (إنّما) و (كأنّما) ؛ لأنّ (إنّ) تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وكذلك (كأنّ) فإذا لحقتها (ما) تغيرت الوظيفة ، وكفّت (إنّ) و (كأنّ) عن العمل وجعلت لهما وظيفة جديدة وهي الدخول على الجملة الفعلية ، كقوله تعالى: ﴿ مَّنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦ ﴾[1]، وكقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ ﴾[2].

والذي نميل إليه أنّ ما ذهب إليه سيبويه هو الصواب ، وأنّ (إنْما) جميعاً حرف واحد.

المسألة الثانية : الخلاف في حتّى

((إعلم أنّ (حتّى) في الكلام، على أربعة أضرب:

تكون غاية ، فتجرُّ الأسماء على معنى (إلى) ، وتكون عاطفة كـ :(الواو) ، ويُبْتدأ بعدها الكلام ، ويُضمرُ بعدها (أنْ) ، فتنصب الفِعْلَ المستقبلَ على أحد معنيين: معنى (كي) ، ومعنى (إلى أن) ، تقول إذا كانت غاية : قام القومُ حتى زيدٍ، ورأيت القومَ حتى بكرٍ، ومررتُ بالقومِ حتى جعفرٍ.

وإذا كانت عاطفة ، قلت قام القومُ حتى زيدٌ ، ورأيتُ القومَ حتى زيداً ، ومررتُ بالقومِ حتى زيدٍ.

وإذا ابتدأت – بعدها– الكلام ، قلت: قام القومُ حتى زيدٌ قائمٌ ، ومررت بهم حتى جعفرٌ ممرورٌ به)) [3].

وأضاف قائلاً: ((وتقول إذا كانت بمعنى (كي): أطعِ اللهَ حتى يُدْخلَك الجنةَ ، معناه كي يُدخلَك الجنةَ ، وإذا كانت بمعنى (إلى أنْ) قُلت: لأنتظرنّهُ حتى يَقدِمَ : معناه : إلى أن يَقْدِمَ)) [4].

والذي يعنينا في هذا الكلام، هو هل تجرّ (حتى) ما بعدها بنفسها أو بإضمار حرف جر؟ ، وهل تنصب (حتى) الفعل المضارع بنفسها؟ ، وقد وقع الخلاف في هذا، وذكره الشريف الكوفي: قائلاً: ((إعلم أنّ (حتّى) على ضروبٍ فأحدُ ضروبها أنْ تكونَ حرفَ

---

(١) سورة الاسراء الآية: ١٥.

(٢) سورة الانفال الآية: ٦.

(٣) اللمع، ١٣٢–١٣٣؛ ويُنظر: البيان في شرح اللمع، ٢٦٠؛ وتوجيه اللمع، ٢٤٣.

(٤) اللمع، ١٣٣.

جرٍّ تجرّ ما بعدها بنفسها لا بإضمار حرفِ جرٍّ ولا بنيابة عنه، هذا مذهب سيبويه[١] وعند الكسائي أنّها تجرّ بإضمار (إلى) .....، وقال (الفرّاء): ((هي نائبة عن (إلى) ؛ لأنّها من عوامل الأفعال ، تعمل في الفعل النصب، ولكن لا تختص بالفعل ، فلهذا أجاز أنْ تنوبَ عن (إلى))) [٢].

ويمكن أنْ نقسم الخلاف على مذهبين:

الأول: مذهب البصريين الذين ذهبوا إلى أنّ (حتّى) حرف جرّ تجرّ ما بعدها بنفسها، وكذلك عندما تدخل على الفعل المضارع ، فهي حرف جر أيضاً ، والفعل منصوب بتقدير (أنْ) والاسم بعدها مجرور بها ، أي: إنّها في كلا الموضعين حرفُ جرٍّ[٣].

الثاني: مذهب الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنّ (حتّى) تكونُ حرفَ نصْبٍ ينصبُ الفعلَ المضارع من غير تقدير (أَنْ) نحو قولك: (أطعِ اللهَ حتى يُدخلَكَ الجنةَ) ، وتكون حرف جر من غير تقدير خافض، نحو: (مَطَلْتُه حتى الشتاءِ) [٤].

وانفرد الكسائي عن الكوفيين ، وذهب الى أنّ الاسمَ يُخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة[٥] وقال الفرّاء[٦] نائبة عن (إلى).

واحتجّ البصريون بأنْ قالوا: ((إنّما قلنا إنّ الناصب للفعل (أنْ) المقدرة دون حتى أنّا أجمعنا على أنّ (حتّى) من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تُجْعَلَ من عوامل الأفعال ؛ لأنّ عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال .

كما إنّ عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء، وإذْ ثبت أنّه لا يجوز أنْ تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال فوجب أنْ يكون الفعل منصوباً بتقدير (أنْ) ، وإنّما وجب تقديرها دون غيرها ؛ لأنّها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر، وهي أمُّ الحروف الناصبة للفعل ؛ فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها)) [٧].

---

(١) يُنظر: الكتاب، ٤١٣/١.

(٢) البيان في شرح اللمع، ٢٦٠.

(٣) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٤١/١؛ وارتشاف الضرب، ٥٤٧/٢-٥٤٨.

(٤) يُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف، ١٤١/١؛ وتوجيه اللمع، ٢٤٣.

(٥) يُنظر: البيان في شرح اللمع، ٢٦٠؛ وارتشاف الضرب، ٥٤٨/٢.

(٦) يُنظر: معاني القرآن، ١٣٦/١-١٣٧؛ وارتشاف الضرب، ٥٤٨/٢.

(٧) الانصاف في مسائل الخلاف، ١٤١/١؛ ويُنظر: توجيه اللمع، ٢٤٧.

واحتجوا أيضاً بقول الشاعر[١].

دَاوَيْتُ عينَ أبي الدهيقِ بمطْلِهِ حتّى المصيفِ ويغْلُوَ القِعْدَانُ

فالمصيف : مجرور بحتّى، والفعل (يغلوَ) عَطْف عليه ، فلو كانت (حتّى) هي الناصبة ، لما جاء الفعل منصوباً بعد مجيء الجرّ؛ لأنّ (حتّى) لا تكون في موضعٍ واحدٍ جارّةً وناصبةً ، لذلك وجب أنْ يكون الفعل (يغلوَ) منصوباً بتقدير (أنْ) ؛ لأنّ (أنْ) مع الفعل بمنزلة الاسم[٢].

واحتج الكوفيون لقولهم بأنّ (حتّى) إمّا أنْ تكون بمعنى (كي) كقولك: (أطعِ اللهَ حتى يدخلَكَ الجنةَ)، وإمّا أنْ تكون بمعنى (إلى أنْ) ، كقولك: (اذكرِ اللهَ حتى تطلعَ الشمسُ)، فإنْ كانت بمعنى (كي) فقد قامت مقام (كي) ، و(كي) تنصب الفعل ، فكذلكَ ما قام مقامها ، وإنْ كانت بمعنى (إلى أنْ) فقد قامت مقام (أنْ) و (أنْ) تنصب ، فكذلك ما قام مقامها ، وصار هذا بمنزلة واو القسم ، فإنّها لمّا قامت مقام الباء عملت عملها ، وقال الكوفيون: إنّها تجرّ الاسمَ بنفسها ؛ لأنّها قامت مقام إلى ، وإلى تخفض ما بعدها، فكذلك ما قام مقامها[٣].

أمّا عن رأي الكسائي ، فإنّه يرى أن التقدير في قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾[٤] ، هو: سلامٌ هي إلى مطلع الفجر بإضمار (إلى) [٥]، وكذلك في قولك: (ضربتُ القومَ حتى زيدٍ) ، فيكون التقدير: حتى انتهى ضربي الى زيدٍ فحذف (انتهى ضربي إلى) تخفيفاً ، فلزم أن تكون إلى هي العاملة[٦].

وقد أجاب الأنباري عن دعوى الكوفيين في أنّها إذا كانت بمعنى (كي) ، فقد قامت مقامها ، حيث قال: ((فالكلام على فساده كالكلام في مسألة لام (كي) ؛ فلا نعيده)) [٧].

---

(١) البيت لم يُعرف قائلهُ، وهو من شواهد الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٤٢/١؛ وتوجيه اللمع، ٢٤٩؛ وأبو الدهيق كنية رجل، ومطْلِه مصدر مَطَلَة إذا سوف في قضاء حاجته، والمصيف زمان الصيف، ويغلق: أي ارتفع البعيرُ في سيره، والقِعدَان: جمع قعود وهو من الابل ، يُنظر: توجيه اللمع، ٢٤٩.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (بتصرّف)، ١٤٢/١؛ ويُنظر: توجيه اللمع، ٢٤٩-٢٥٠.

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف (بتصرّف)، ١٤١/١.

(٤) سورة القدر الآية: ٥.

(٥) يُنظر: البيان في شرح اللمع، ٢٦٠.

(٦) يُنظر: توجيه اللمع، ٢٤٩.

(٧) الانصاف في مسائل الخلاف، ١٤٣/١.

وقد بحثنا المسألة في الكلام عن الخلاف في (لام) التعليل في المبحث الأول.

وأجاب أيضاً عن أنّ (حتّى) إذا كانت بمعنى (إلى أنْ) ، فقد قامت مقامها ، إذْ قال: ((هذا فاسدٌ ؛ لأنّه يجوز عندكم ظهور أنْ بعد حتّى ولو كانت بدلاً عنها لما جاز ظهورها بعدها ، لأنّه لا يجوز أنْ يُجمع بين البدل والمبدل ألا ترى أنّ واو القسم لمّا كانت بدلاً عن الباء لم يجزْ أنْ يُجمع بينهما ؛ فلا يقال: (بو الله لأفعلَنّ) وكذلك التاء في القسم لما كانت بدلاً عن الواو لا يقال: تو الله لاقومنّ))) [١].

وأمّا عن دعوى الكسائي والفرّاء، فقد أجاب ابن الخباز عليهما بقوله: ((فإنْ كانت (حتّى) هي الجارة عند الفرّاء، فقد بقي (تغلوَ) بلا ناصب، وإنْ كان الجر بإضمار إلى ؛ فهو يُقدّر الفعل الماضي بعد (حتّى) فقد بقي (تغلو) بلا ناصب، فبان أن الصواب ما قاله البصريون: وهو أنّ التقدير (وأنْ تغلوَ) والفعل في موضع المصدر، وهو اسم معطوف على المصيف، كأنّه قال: حتّى المصيف وغلاء القعدان)) [٢].

وبعد هذا يترجح لدينا أنّ ما ذهب إليه البصريون أقرب إلى الصواب وأقوى حجة ((ألا ترى أنّك تقول : (أقمْ حتى يقدمَ زيدٌ، وسرْ حتى تطلعَ الشمسُ ، فيصلح أنْ تقيم مقامها (إلى) ، فتقول: (أقمْ إلى أنْ يقدمَ زيدٌ ، وسرْ إلى أنْ تطلعَ الشمسُ) فتقوم (إلى) مقام (حتى) .... ، فينبغي أن لا يُجمع بينهما ؛ لأنّ إحداهما تغني عن الأخرى)) [٣].

(١) المصدر نفسه، ١٤٣/١.

(٢) توجيه اللمع، ٢٤٩-٢٥٠.

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف، ١٤٤/١.

الخاتمة

لا نريد الكلام على الشريف الكوفي وعلميته فكتابه (البيان في شرح اللمع) يغنينا عن الكلام، ويكشف لنا تمكنه من اللغة والنحو، وفي هذا البحث المختصر الذي ناقشنا فيه الخلاف النحوي في الحروف قد سلطنا الضوء على أهمية كتابه وعبقريته النحوية وتوصلنا من خلاله الى نتائج من أبرزها:

١- بيان أهمية وقيمة كتاب (البيان في شرح اللمع) الذي ما انفك الدارسون وطلبة العلم يرون إسمه غريباً عليهم، فقلّ دارسوه والمهتمون به فسعينا من خلال بحثنا الى حث الباحثين المهتمين باللغة والنحو الى مراجعته والاستفادة منه .

٢- إن الشريف الكوفي سار في عرضه لأبواب شرحه على نهج ابن جني في اللمع، وهو النهج الذي سار عليه متقدمو النحاة في عرضهم لأبواب النحو، إلى أن جاء ابن مالك فغيره في ترتيبه الالفية، فكان تأثره بابن جني واضحاً.

٣- يمكن القولُ إنّ شرحَه مبنيٌ على الاختصار، وحجته أنّ التطويل والإكثار ربما سيسأم به المبتدئ ، ويكون داعياً إلى الملل ، فهو يشير الى ذلك في نهاية شرحه لبعض الأبواب إلا إنّ هذا الاختصار غير مخلٍّ بالشرح ، فقد أخذت حقها من الشرح.

٤- احتج الشريف الكوفي لرأيه أو لمخالفه بالشاهد القرآني ، سواءً أكانت القراءة متواترة أم غير متواترة ، كما سارَ على نهج متقدمي النحاة في قلة الاستشهاد بالأحاديث الشريفة ؛ لأنّ المحدّثين أباحوا رواية الحديث بالمعنى دون التقيّد باللفظ ، ووجدنا قلّة استخدامه للشاهد الشعري وإذا استشهد به فهو يكتفي بشاهد أو شاهدين طلباً للإيجاز.

٥- كان الشريف الكوفي يتقفى آراء النحاة البصريين والعودة الى كتاب سيبويه فنجده يتبنى آراءهم وحججهم ويدافع عنهم دون تعصب مقتنعا بما ذكروه من أدلة ، ونستطيع أن نقول إنه بصري المذهب على الرغم من نسبته الكوفية ، وأنه ولد ومات فيها .

٦- كان الشريف الكوفي في أخذه عن البصريين لا يسميهم في أغلب الأحيان الا سيبويه ، وانما يذكرهم بالإجمال شأنهم في ذلك شأن الكوفيين فلم يذكر من أسمائهم إلا الكسائي والفرّاء ، وأحياناً يعرض الخلاف بينهما في المسألة الواحدة

، ولم يذكر من النحاة البغداديين إلا رأسهم أبا الحسن ابن كيسان ، وقد ذكره مرة واحدة فقط .

٧- وجدنا الشريف الكوفي موسوعة نحوية من خلال استعراضه لكلٍّ آراء وأقوال النحاة في المسألة الخلافية التي يتناولها فيستحق كتابه أنْ يكون مرجعاً نحوياً ولغوياً .

٨- وجدنا عنده الأمانة العلمية والدقة في نقل النصوص ونسبتها الى أصحابها وكأنّه لايعتمد على حفظه وإنّما يراجع الأقوال من مضانها قبل أن يثبتها .

٩- كان الشريف الكوفي في عرضه لآراء النحاة البصريين ، يتخذ منهم مواقف مختلفة ، فتارة يردّ بعضها ، وتارة يرجح بعضها على بعض ، وأحياناً يكتفي بعرض آراءهم ، دون ترجيح أو ردّ أيّ منها ، وقد يرجح معتمداً على ترجيح شيخه ، أو كونها رأياً لأبي علي الفارسي، ومثال ذلك: دفاعه عن مذهب أبي علي الفارسي في حرفية (ليس).

١٠-لم يكن الشريف الكوفي ناقلا لأقوال النحاة وخلافاتهم فقط وإنّما وجدناه صاحب حجة ورأي وكثيراً مانجده مرجحاً ومناقشاً ومعارضاً ومنفرداً برأيه مما يدل على غزارة علمه وتمكنه في علم النحو إضافة الى تمكنه في علم الفقه حتى أصبح مفتياً لأهل الكوفة في زمنه .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١-إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزيدي ، تحقيق : د.طارق الجنابي ، بيروت – لبنان ، ط،١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م .

٢-ارتشاف الضّرب من لسان العرب: أبو حيّان أثير الدين محمد بن يوسف الاندلسي (ت ٧٤٥ه)، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ، ١٤٣٣ه-٢٠١١م.

٣-الازهية في علم الحرف: الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط ، ١٤١٣ه.

٤-أسرار العربية: تأليف أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ه)، تحقيق: محمد بهجت البيطار وعاصم بهجت البيطار، دار البشائر- سورية، ط ، ١٤٢٥ه- ٢٠٠٤م.

٥-الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت ٣١٦ه)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧ه-١٩٨٧م.

٦-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريّين والكوفيّين: الإمام كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري (ت ٥٧٧ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع- القاهرة، ط ، ١٤٢٦ه – ٢٠٠٥م.

٧-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: تأليف الامام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الانصاري المصري (ت ٧٦١ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – صيدا- بيروت، ط ، ١٤٣٢ه- ٢٠١١م.

٨-الإيضاح في شرح المفصّل: أبو عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ه)، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة المجمع العلمي الكردي، بغداد، ط ، ١٩٧٦م.

٩- البيان في شرح اللمع: ابو الفتح عثمان ابن جني إملاء الشريف عمر بن ابراهيم الكوفي (ت ٥٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. علاء الدين حموية، دار عمار – الاردن، الطبعة الاولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٠- تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ٨٠ .

١١-تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ، ١٤٢٨ه- ٢٠٠٧م.

١٢-التبصرة والتذكرة، الصيمري: تحقيق: الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة ام القرى، ط١، ١٤٠٢ه.

١٣-التبيين عن مذاهب النحويين البصريّين والكوفيّين: تأليف ابي البقاء ومحبّ الدين عبد الله بن الحسن العكبري (ت ٦١٦ه)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الدار اللبنانية، بَيروت – لبنان، ط ، ١٤٣٣ه – ٢٠١١م.

١٤-تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، طُبع بالتصوير عن مطبعة مولاي السلطان عبد الحفيظ سلطان المغرب، دار الفكر، ط٢، ١٩٧٨ه.

١٥-توجيه اللمع: أحمد بن الحُسين بن الخباز (ت ٦٣٧ه)، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد ذياب، دار السلام- القاهرة، ط، ١٤٣٣- ٢٠٠٢م.

١٦-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ه)، تحقيق: أحمد محمد عَزوز، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط ، ١٤٢٦ه- ٢٠٠٥م.

١٧-الجنى الداني في حروف المعاني: بدر الدين الحسين بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ه)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والاستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣ه- ١٩٩٢م.

١٨-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: تأليف: عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٣، ١٤٠٩ه.

١٩-الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنّى (ت ٣٩٢ه)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الرابعة.

٢٠- الخلاف النحوي في كتاب البيان في شرح اللمع للشريف عمربن ابراهيم الكوفي (ت ٥٣٩ه) رسالة ماجستير باشراف أ.م.د.عمر علي محمد شهاب الدليمي واعداد الباحث عبدالمطلب نجيب شهاب الهيتي ، جامعة الانبار، كلية التربية للعلوم الانسانية ، قسم اللغة العربية ، ٢٠١٤ م .

٢١-رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور الملقب بالمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٩٧٥م.

٢٢-ديوان ثابت بن قطنة: جمعة ماجد أحمد السامرائي.

٢٣-ديوان جرير بن عطية: تحقيق: أمين طه، دار المصارف، مصر، الطبعة الثالثة.

٢٤-ديوان جميل بُثينة: تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٢٥-ديوان حسان بن ثابت الأنصاري: تحقيق: سيّد حنفي حسنين، دار المعارف، مصر، ط ، ١٩٧٧م.

٢٦-ديوان ذي الرمّة: شرحه أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الأيمان، بيروت، ط ، ١٩٨٢م.

٢٧-ديوان لبيد بن أبي ربيعة: تحقيق: إحسان عباس، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.

٢٨-رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور الملقب بالمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٩٧٥م.

٢٩-سر صناعة الإعراب: أبو الفتح بن جنّى (ت ٣٩٢ه)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ، ١٩٨٦م.

٣٠-شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ه)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠ه-٢٠٠٠م.

٣١-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تأليف قاضي القُضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩ه)، تحقيق: ح. الفاخوري، دار الجيل – بيروت، ط ، ١٤٢٤ه- ٢٠٠٣م.

٣٢-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: تأليف نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الشافعي الأشموني (ت ٩٠٠ه)، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١، ١٤٢٣ه- ٢٠٠١م.
٣٣-شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك: الشيخ خالد الأزهري، صححت هذه الطبعة بمعرفة لجنة من العلماء، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٣٤-شرح الرضي على الكافية: رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦ه)، صححه وعلّق عليه: يوسف حسن عمر، مطابع الشروق، بيروت، ط ، ١٩٩٨م.
٣٥-شرح الكافية الشافية: للأمام أبي عبد الله جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢ه)، تحقيق: علي محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠ه- ٢٠٠٠م.
٣٦-شرح المفصّل: موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣ه)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢ه- ٢٠٠١م.
٣٧-شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن مالك الطائي الحياني الاندلسي (ت ٦٧٢ه)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط، ١٤٢٢ه- ٢٠٠١م.
٣٨-شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩ه)، تحقيق: فواز الشغار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٢١٩ه- ١٩٩٨م.
٣٩-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: جمال الدين عبد الله بن هشام الانصاري (ت ٧٦١ه)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤ه- ٢٠٠٤م.
٤٠-شرح قطر الندى وبل الصدى: جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ه)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٣ه- ٢٠٠٢م.
٤١-شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله المرزباني (ت ٣٦٨ه)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، دار الكب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩ه- ٢٠٠٨م.

٤٢- عدة السالك الى تحقيق أوضح المسالك: وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، وهو بهامش أوضح المسالك.

٤٣- علل النحو: أبو حسن محمد بن عبد الله الورّاق (ت ٣٨١ه)، تحقيق: محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٩ه- ٢٠٠٨م.

٤٤- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠ه)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٤٥- الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب: نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨ه)، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الاوقاف، بغداد، ط ، ١٤٠٣ه- ١٩٨٣م.

٤٦- الكتاب: تأليف أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ (سيبويه) ت (١٨٠ه)، علّق عليه ووضع حواشيه د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ، ١٤٢٠ه- ١٩٩٩م.

٤٧- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨ه)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤٢١ه- ٢٠٠١م.

٤٨- كشف المشكل في النحو: أبو الحسن علي بن سليمان بن أسعد التميمي البلكي الملقب بحيدرة اليمني (ت ٥٩٩ه)، علّق عليه الدكتور يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤ه- ٢٠٠٤م.

٤٩- لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري (ت ٧١١ه)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ه، والكتاب مُذيل بحواشي اليازخي وجماعة من اللغويين.

٥٠- اللمع في العربية: تأليف أبي الفتح عثمان بن جنيّ (ت ٣٩٢ه)، تحقيق: حامد المؤمن، بيروت – لبنان، ط، ١٤٠٦ه – ١٩٨٥م.

٥١- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢ه)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ه-١٩٩٨م.

٥٢- المساعد في تسهيل الفوائد: لابن عقيل، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكة المكرمة.

٥٣- المسائل البغداديات: أبو علي الفارسي (ت) تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، بدون تاريخ، ٢٠١.

٥٤- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧ه)، تحقيق: الاستاذ محمد علي النجار، مكتبة دار السرور.

٥٥- معاني النحو: تأليف الدكتور فاضل صالح السامرّائي، شركة العاتك للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٤٢٣ه- ٢٠٠٣م.

٥٦- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: جمال الدين عبد الله بن هشام الانصاري (ت ٧٦١ه)، مؤسسة التاريخ العربي، ط، ١٤٢٨ه- ٢٠٠٧م.

٥٧- المفصل في علم العربية: أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨ه)، المكتبة العصرية، بيروت، ط، ١٤٢٧ه- ٢٠٠٦م.

٥٨- المقتصد في شرح الايضاح: عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ه)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ط، ١٩٨٢م.

٥٩- المقتضب: تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المُبّرد (ت ٢٨٥ه)، تحقيق: حسن محمد، راجعه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠ه- ١٩٩٩م.

٦٠- المقرّب: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩ه)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨ه- ١٩٩٨م.

٦١- المنصف: وهو شرح ابن جنّي لكتاب التصريف: أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢ه)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة المصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط، ١٩٥٤م.

٦٢- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف: تأليف الدكتورة خديجة الحديثي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ط، ١٩٨١م.

٦٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: تأليف الامام جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت ٩١١ه)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: ، ١٤٢٧ه- ٢٠٠٦م.